



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# المجلس الشعبي الوطني

## الجريدة الرسمية

## للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيغود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية الخامسة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الجمعة 21 يناير 2000

# فهرس

\* مواصلة مناقشة برنامج الحكومة.

## محضر الجلسة العلنية الواحدة والثلاثين المنعقدة يوم الجمعة 21 يناير 2000 (مساء)

**الرئاسة:** السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
**تمثيل الحكومة:** السيد أحمد بن بيتور، رئيس الحكومة وأعضاؤها.

### افتتحت الجلسة في الساعة الثانية والدقيقة الخامسة والخميسن مساء

**الرئيس:** بسم الله الرحمن الرحيم .  
الجلسة مفتوحة ،

بعد الترحيب بالسيد رئيس الحكومة وأعضائها ،  
يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة ، كما أعلنت سابقا ،  
مواصلة مناقشة برنامج الحكومة. وقبل ذلك، أعلمكم  
أننا سنعمل إلى غاية الساعة السابعة والنصف ثم نتوقف  
قليلا، ونواصل العمل في حدود الساعة التاسعة إلى غاية  
ساعة متأخرة من الليل .

بقي عدد المتدخلين في حدود 100 متدخل ، لأن العديد  
من رؤساء الكتل لم يستهلكوا كل وقتهم في التدخل،  
وكما تعلمون، يستغرق تدخل رؤساء الكتل مدة نصف  
ساعة .

وقد نستأنف أشغالنا يوم السبت . لذا أرجو أن تؤخذ كل  
هذه الأمور بعين الاعتبار من قبل السادة رؤساء الكتل  
ويتكيفوا معها ، وأحيل الكلمة مباشرة إلى السيد عبد  
الرحمن سهلي .

**السيد عبد الرحمن سهلي:** بسم الله الرحمن الرحيم،  
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين .  
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السيد رئيس الحكومة،  
السادة أعضاء الحكومة والإطارات المرافقة لهم ،  
أيتها السيدات ،أيها السادة،

لقد ترددت كثيرا قبل مناقشة هذا البرنامج ، لأن التجربة  
السابقة بينت أن مناقشة نواب المجلس لبرنامج الحكومة  
، ينطبق عليها المثل القائل : "شاورهم وخالف عليهم " ،  
لكن ما يشد الانتباه ويحفز على المناقشة هذه المرة هو :

- أولا ، إن الوثيقة المقدمة لنا تحمل عنوان : " مشروع  
برنامج " وهذا يعني أن السيد رئيس الحكومة لديه  
الاستعداد لتكييف برنامجه على ضوء مناقشات النواب  
طبقا للمادة 80 من الدستور. وأعتقد أنها بداية للعمل  
بمبادئ الحكم الراشد المنشود .

- ثانيا ، لقد تطرق فخامة رئيس الجمهورية من خلال  
شرحه لبرنامجها في حملاته الانتخابية ، وفي مختلف  
خطبه التي ألقاها في مناسبات عديدة إلى جميع الأمراض  
والعلل والآفات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية التي  
تنخرجسد بلادنا ، وقد عبر عن معاناة المواطنين

سكانها ومواليها الكثير نظرا إلى موقعها المرتفع عن كل المناطق الموجودة بهذه السلسلة الجبلية ، حيث بقيت معزولة عن باقي جهات الوطن لمدة 3 أيام بلياليها ودون كهرباء أو ماء ، بالمدينة والقرى التابعة لها ، ولولا تضامن المواطنين وتدخل وحدات الجيش الوطني الشعبي التي قامت بفتح المسالك والممرات وعمليات الإسعاف الضرورية، وحتى التموين بالمواد الغذائية في المناطق الريفية لكانت الكارثة الكبرى نظرا إلى بعدها عن مقر الولاية، التي لم تستطع الوصول إليها إلا في اليوم الثالث ، وكانت خسارة الموالين والمربين وأصحاب السكنات القديمة معتبرة جدا، ومع ذلك يبقى شعار المعهود لأصحابها هو : " السلامة في الرأس" وقد تزامن حدوث هذه الكارثة مع زلزال عين تموشنت الذي شدت إليه القلوب والأنظار، وبهذا الصدد لا يسعني إلا أن أنحني بخشوع لضحايا هذه المنطقة.

السيد رئيس الحكومة، حضرات السادة ، يطلب سكان هذه المنطقة النائية بمختلف شرائحهم وانتماءاتهم السياسية من مواطنين ومجتمع مدني ومنتخبين، بكل إلحاح، ترقية دائرة أفلو إلى ولاية ، ويتطلعون إلى تحقيق هذه الرغبة كلما سمعوا عن تقسيم إداري أو إقليمي جديد. وإني أرفع إلى سيادتكم هذا الانشغال ليس من باب المزايدة وإنما لاعتبارات عديدة تتعلق بحق المواطنة الحقيقية التي يسمعونها شعارا ولا يلمسونها واقعا، ولأن برنامج السيد رئيس الحكومة قد تناول فقرة عن سياسة التوازن الجهوي تحت عنوان " تقليص الفوارق الجغرافية "، لكن البرنامج لم يتطرق لها بالتوضيح ولا بالتلميح. لذا أقترح إدراج هذه الفقرة ضمن برنامج حكومتنا الفتية المعول عليها كثيرا لإعادة الحياة إلى ربوع مناطقنا الداخلية والتحكم الأفضل في النمو الحضري والتهيئة الإقليمية والعمرانية والقضاء على ذهنية " الحاضر أعطوه والغائب أنسوه " .

سيادة رئيس الحكومة، إنها شكوى ناطقة حول قضية عالقة، أرفعها إليكم بكلمة موجزة ، صادقة. خففوا عنا هذه الضائقة، ينصركم الله على كل معارضة عنيدة،

وانشغالاتهم وأحاسيسهم ومآسيهم وهمومهم بأصدق وأبلغ ما يمكن التعبير عنه ، حيث شخص أمراض البلاد والعباد وأسباب استفحالها، كما بين مواطن القوة والضعف التي تعرفها من حين لآخر .

-ثالثا، اجتماع جل الحساسيات السياسية الفاعلة في المجتمع بهذه الحكومة تحت رئاسة السيد أحمد بن بيتور، صاحب نظرة الجزائر إلى الألفية الثالثة، وذلك من أجل تطبيق برنامج يتسم بوحدة المرجعية في العمل والهدف، من شأنه أن يجند الطاقات والكفاءات الأخرى الغائبة ، الغاضبة ، الهاربة لخدمة الوطن، والتحلي بثقافة الدولة التي تحتاجها الجزائر اليوم أكثر من أي وقت مضى لتجسيد هذا البرنامج ميدانيا ، وإخراجه من القول إلى الفعل ومن الوعود إلى الوجود ، كما حدث بالنسبة إلى معالجة الجانب الأمني واستعادة الجزائر لمكانتها بين الدول.

وقبل أن أتطرق إلى بعض الجوانب التي أغفلها البرنامج، أستأذنكم سيادة الرئيس وأستسمح الحضور الكرام ، لأبلغ السيد رئيس الحكومة وطاقتها انشغالات، حملني إياها سكان دائرة أفلو الواقعة شمال ولاية الأغواط ، التي تعاني العزلة والحرمان والتهميش بالرغم من أنها من أقدم الدوائر الإدارية في عهد الاستعمار في مستوى التراب الوطني، إذ كانت تابعة لولاية معسكر ثم لعمالة وهران ومنها لعمالة تيارت إلى أن تم إلحاقها بولاية الأغواط عام 1974. وبالرغم من موقعها الهام وسط جبال لعمور وملتقى الطريقين الوطنيين رقمي 23 و 47 وطابعها الفلاحي والرعي والسياحي ، وكثافة سكانها المنتشرين عبر 12 بلدية و5 دوائر ، إلا أنها تخلو من أدنى مظاهر التنمية التي مست جل مناطق الوطن، فهي محرومة حتى من التغطية الإعلامية التي تقوم بها بعض المحطات الجهوية التابعة للتلفزة الجزائرية، فلا أحد يعلم أو يسمع عن معاناة سكانها .

كذلك أثرت الكارثة الثلجية التي اجتاحت المنطقة الغربية من الأطلس الصحراوي على المنطقة ونالت من

بمستشفى أفلو يستغيثون بكم، لمساعدتهم بإنشاء محطة لتصفية الدم لتخفيف معاناتهم وتنقلهم إلى مقر الولاية وخارجها ، فهم يقطعون مسافة 600 كلم ذهابا وإيابا مرتين في الأسبوع على الأقل، ونحن نعلم أن المطالبة بالأطباء المختصين أمر بعيد المنال، خاصة منذ توقيف بعثات التعاون الأجنبي عن العمل بهذا المستشفى.

4- الفلاحة، أثنى سيادة الرئيس على ما جاء به الأخوين : دليوح ونائب من سعيدة، حيث ألحا على حماية الأراضي السهبية والمناطق الرعوية من الحرث الفوضوي وكذا المحافظة على رؤوس الأغنام والإبل، وأرجو من الحكومة موافاتنا ...

**الرئيس:** أشكر السيد عبد الرحمن سهلي، وأحيل الكلمة إلى السيد جمال رجال .

لسم الله الرحمن الرحيم .

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

من حسن حظ هذه الحكومة أنها تشكلت في ظروف سياسية وأمنية مشجعة جدا لتطبيق مخطط عملها المستمد أساسا من المحاور الأساسية لبرنامج السيد رئيس الجمهورية، الذي زكاه الشعب مرتين بأغلبية ساحقة يومي 15 أفريل و 16 سبتمبر 1999. فالتشكيلة الحكومية التي تتأسسها والمشكلة من سبعة أحزاب أو أكثر بمختلف مشاربها السياسية الممثلة لأغلبية الشعب الجزائري لهي دليل قاطع على التفاف الشعب حول برنامجكم، ولا شك أن الجميع يتفق معي على أن العلاج الذي اقترحه فخامة رئيس الجمهورية لحل المشكلة الأمنية التي عرقلت التنمية الاقتصادية والمتمثل في قانون الوثام المدني والمصالحة الوطنية قد أعطى مفعوله، ولم تبق إلا أعراض ثانوية ستزول قريبا، إن شاء الله ، بتظافر جهود الجميع .

جارحة. مارقة. عفوا، عفوا .

وأتطرق الآن إلى مناقشة الجوانب التي أغفلها برنامج الحكومة .

1- إعادة تنظيم القطاع الاقتصادي والخصوصة ،

إن أساليب الخصوصية التي تم انتهاجها خلال الحقب القريبة الماضية، لم تكن سوى تجارب فاشلة، وأعتقد أنها كلفت الخزينة وما زالت تكلفها نفقات طائلة ، لأنها خصوصة قد نعطيها الطابع السياسي أو الاجتماعي أو الشعبي، لكن لا علاقة لها بالانتعاش الاقتصادي لكثرة الهيئات الوصية عليها، مما عقد تسييرها وجعلها تنصرف إلى حل المؤسسات وتسريح العمال وتبديد الأموال وإهمال الأملاك التي تركت عرضة للتلف والنهب والتخريب .

كما أن مسؤولية الشركات القابضة كبيرة في ذلك ، خاصة بالنسبة إلى وحدات الأروقة المنتشرة عبر الوطن مثل تلك الموجودة في العاصمة على بعد أمتار من هذا المكان وبشارع العربي بن مهيدي. لذا، يعتبر إصلاح هذا الصرح بسرعة، كما جاء في البرنامج، أكثر من ضرورة ، ويتطلب التطبيق الفعلي . وإذا كانت عائداتها ستوجه لتسديد المديونية العمومية، فإنه من الضروري توجيه دولارات البترول الزائدة عن 15 دولارا للبرميل نتيجة ارتفاع الأسعار المحقق مؤخرا إلى تسديد المديونية الخارجية بالدرجة الأولى، لأن هذا الدين، سيادة الرئيس، مذلة ومهانة لأجيال جزائر العزة والكرامة .

2- التربية والتكوين، نرجو من السيد رئيس الحكومة توفير الوسائل اللازمة لتحسين مستوى المعلم والتلميذ والقضاء على ظاهرة الاستخلاف، فقد يتحمل المواطن تدني قدرته الشرائية والفقر وسوء التغذية، لكنه لن يرضى أبدا بتدني مستوى أولاده التعليمي وسوء التربية.

3- الصحة ، سيادة وزير الصحة، إن مرضى الكلى

4 - معالجة قضية العقار لإنشاء الاستثمارات،

5- ضرورة إعداد قانون لتنظيم المناطق الصناعية ومناطق النشاطات والخدمات، تحدد فيه بدقة الشروط والالتزامات المفروضة على المستثمرين، من ضمانات مالية وحماية البيئة وإحداث استثمار منتج واحترام القوانين ،

6- ضرورة إلغاء الوكالات العقارية الموجودة في مستوى دوائر الولاية وإنشاء وكالة عقارية واحدة في مستوى الولاية، تعمل بالتنسيق مع لجنة ترقية وترشيد الاستثمار، تحت إشراف الوالي مباشرة وذلك لتفادي التناقضات الموجودة في الميدان ،

7-تقييم تجربة بيع المؤسسات للعمال، لاسيما المؤسسات العمومية المحلية، من حيث قدرتها على الاستمرار، وقصد تطوير هذا النوع من الصيغ،

8- التكفل بالمشاريع التنموية المتوقف إنجازها منذ سنوات بعدما وصلت نسبة إنجاز أغلبها إلى أكثر من 50٪ ،

9- تحرير الجماعات المحلية من الضغوط القانونية والمعنوية التي تعانيها، وذلك عن طريق إعادة النظر في قانوني البلدية والولاية وكذا مسح ديون البلديات .

ويخصوص الصحة والسكان ، أبدأ بمشكل عدم التحكم في النمو الديمغرافي، حيث سجلت الحكومة أنه رغم الانخفاض الطفيف الذي عرفه النمو الديمغرافي خلال السنوات الأخيرة، إلا أن هرم الأعمار يؤكد النسبة الغالبة لعنصر الطفولة والشباب. وهذه الوضعية تضعف أية سياسة لمكافحة البطالة وتحسين المستوى الصحي والغذائي للمواطنين.

والسؤال المطروح ، السيد رئيس الحكومة، هو : لماذا تخلت الدولة عن سياسة تشجيع تباعد الولادات المعمول بها في الثمانينات ؟

سيدي الرئيس، يركز تدخلي على مناقشة قطاعات : التنمية الاقتصادية، الصحة والسكان ، العمل والحماية الاجتماعية ، الفلاحة.

فيما يخص المعضلة الاقتصادية ، إذا كان الجميع يتفق على أن حلها لن يتم إلا عن طريق الخوصصة والاستثمار، فقد أصبحت ، دون شك ، كل الظروف مهيأة لإنجاح هذه العملية منها :

- التحفيزات والتخفيضات التي نصت عليها قوانين المالية لسنوات 1997 ، 1998 ، 1999 ، 2000 ،  
- استقرار نسبة الصرف وانخفاض معدلات الفائدة،  
- تحسن احتياطات الصرف وتقليص نسبة التضخم ،  
- ارتفاع واستقرار أسعار البترول .

أضف إلى هذه العوامل الاقتصادية عاملين أساسيين لإنجاح عملية الخوصصة على يد حكومتكم هما :

- أولاً، إن الحكومات السابقة وعلى رأسها ، حكومة السيد أحمد أويحي قد هيأت لكم كل الظروف وبالخصوص الظروف النفسية للجزائريين لقبول عملية الخوصصة بعدما كان البعض يعتبر الكلام عنها من الطابوهات .

-ثانيا ، الحالة النفسية المشجعة جدا التي استقبل بها المواطنون حكومتكم ، لكن ذلك لا يمنعني من التذكير ببعض النقائص والإفراقات التي تعرقل عملية الخوصصة، ولمعالجتها نقترح عليكم ما يأتي :

1- معالجة ملفات المستثمرين بكل شفافية وتطهير الملفات السابقة،

2- عصرنة الجمارك والموانئ والبنوك وجعلها تتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق التي لا تعرف الاختلاف بين الليل والنهار وعطلة الأسبوع،

3- محاربة كل الآفات الاجتماعية مثل الرشوة والبيروقراطية ،

الاستراتيجي، إذ دون حل هذا المشكل ودون دعم حقيقي لهذا القطاع وسكان الأرياف والمداشر بتشجيعهم وتحفيزهم على البقاء في أراضيهم ومساكنهم وفك العزلة عنهم وتحسين ظروف معيشتهم، لا يمكننا تحقيق أمننا الغذائي.

واليكم أخيرا ، سيدي رئيس الحكومة، بعض الأرقام التي تثبت أن دائرة انتخابي " ولاية ميله " هي من الولايات المتأخرة جدا في جميع القطاعات وربما الأخيرة خاصة في قطاعات :

- البريد والمواصلات ، حيث نسجل بها أضعف نسبة للتغطية بالهاتف ومكاتب البريد والمواصلات ، كما تعرف نقصا كبيرا في مجال الطاقة خاصة في التزويد بالغاز الطبيعي .

- التربية الوطنية ، نسجل بهذا القطاع اكتظاظا كبيرا في الأقسام، حيث يتعدى عدد التلاميذ في كل الأطوار التعليمية 46 تلميذا في القسم ، مع العلم أن المعدل الوطني لعدد التلاميذ في القسم هو 40 تلميذا، في حين بلغ عدد التلاميذ بإحدى بلديات هذه الولاية ألا وهي بلدية سيدي مروان 90 تلميذا في القسم بالطور الثالث .

- الصحة ، نحن نعلم في مجال التغطية الصحية أن المتوسط الوطني هو توفير مركز صحي لكل 12000 مواطن، لكن يوجد عندنا مركز صحي واحد لكل 25651 مواطنا، دون أن أتطرق إلى حالة الطرقات بكل أصنافها، فتلك الكارثة الكبرى .

وتجعلني هذه الأرقام أطلب منكم ، سيدي رئيس الحكومة، العناية الخاصة بولايتنا لأنها بحاجة إليها .

وشكرا، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته .

**الرئيس:** أشكر السيد جمال رجال، لقد طلب بعض السادة النواب من كتلتهم وقتنا إضافيا، وقد أخبرت المصالح التقنية بذلك ، فلا داعي لذكر أسمائهم ، فمثلا للسيد

لقد حان الوقت -لمعرفة بكل صراحة وموضوعية- السياسة الصحية التي تتبناها الدولة ، لكي تتضح الأمور للجميع .

إن علاج مشكل النمو الديمغرافي يجب أن تتكفل به وزارة الصحة والسكان ويكون من أولوياتها مثلما هي الوقاية والاستعدادات والأمراض المزمنة .

وعن الحماية الاجتماعية، يجب أن يتحمل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي مسؤولياته تجاه المؤمنين بإبرام اتفاقيات مع العيادات الطبية الخاصة التي أصبحت منتشرة بكثرة ببلادنا ، ويتكفل حقيقة بحماية وترقية صحة المؤمنين، وأن يشارك بحزم مع وزارة الصحة في مراقبة نوعية وأسعار الأدوية المستوردة. وبهذا الخصوص أجد نفسي مجبرا لأقول : إن ما يحدث في سوق الأدوية ببلادنا لا تعرفه أية دولة في العالم ، لسبب بسيط هو أننا الدولة الوحيدة على المعمورة التي تستورد الأدوية من جميع الدول وتقوم ببيعها في نفس الفترة الزمنية بستة أسعار مختلفة والاختلاف ليس بالسنتيمات بل بعشرات الدينارات .

أليس من العيب والعار أن نستمر في استيراد الأدوية من جميع الدول بما فيها تلك التي تعتبر أفقر منا بعشرات المرات مالا وعلما ؟

ألم يحن الوقت لاستبدال سياسة الاستيراد هذه بسياسة حقيقية للاستثمار المحلي ؟

وفيما يتعلق بالفلاحة ، إذا عرفت الوضعية الغذائية في البلاد تدهورا مستمرا وخطيرا خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فالسبب لا يعود أبدا إلى التقلبات المناخية وقلة الأراضي الخصبة، بل يعود بالدرجة الأولى إلى النقائص الموجودة في السياسات الفلاحية المطبقة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. وهي التي جعلت من الجزائر مستوردا كبيرا للحبوب والحليب والسكر والزيت. ويكمن الحل، السيد رئيس الحكومة، في تسوية مشكل العقار الفلاحي باعتباره حجر الزاوية في أية سياسة للنهوض بهذا القطاع

سيدي الرئيس ، لقد وضع معدو برنامج الحكومة بين أيدينا سياسة عامة تعكس طموحات كبيرة، وإن كان بعضها يتنافى مع ما نريد، فإنه لا قبل لنا على محاسبتها على مدى تحقيقها مستقبلا. فقد جعلونا مثل عامة الناس الذين نمثلهم، لا نحكم على البرنامج إلا من خلال المظاهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي سنعيشها والجزائريين. وعليه، لقد وضع أعضاء الحكومة أنفسهم أمام مسؤولية كبيرة ولم يبق لنا في هذه الحالة إلا القيام بواجباتنا والانتظار . هل سيطرأ تغيير عام في هذه المظاهريعيش الجزائريون أياما أسعد وأهنا؟

سيدي الرئيس، لكي تنجح هذه الحكومة الموسعة في رفع كل هذه التحديات، لا بد أن يتحقق لها شرطان أساسيان وجوهريان هما : الصدق والثقة بين الشركاء فيما يريدون القيام به؛ أي التعاون من أجل إخراج البلاد من الأزمة والاهتمام بما يحقق ذلك فقط والابتعاد عن كل أنواع الاحتقار والاستفزاز الذي يهز هذه التجربة. إنه السبب الوحيد الأوحيد الذي يمكن أن يقنع ويفسر سبب وجود أحزاب متعارضة المنشأ والتاريخ والبرامج في حكومة واحدة، فإذا ما حل التحايل والتربص محل التعاون للحفاظ على الوضع الراهن أو لجعل ميزان القوى لصالح فئات مستفيدة أو لصالح اتجاه دون آخر، فإن الحال لن يستقيم، وسينتقم التاريخ شر انتقام من كل عابث مثلما حدث في كل أمة وحين .

وفي هذا الإطار، سيدي الرئيس، أتساءل عن عدم التطرق في الفقرة الثانية من الصفحة 91 إلى التحفظ بشأن الخصوصيات المتعلقة بقضية المرأة والأسرة، التي صادقت عليها الجزائر في معاهدات أخرى إلى جانب العالم العربي والإسلامي .

وأطلب في نفس الوقت من السيد رئيس الحكومة المحترم تفسير كلمة "الانتماء" الواردة في الفقرة الثانية من الصفحة 118 باللغة العربية .

فإذا كان المقصود هو الانتماء الجغرافي

عبد الرزاق مقري دقيقتين إضافيتين مثلما كانت للسيد جمال رجال ، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرزاق مقري .  
**السيد عبد الرزاق مقري:** بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله .

سيدي الرئيس،  
سيدي رئيس الحكومة،  
السادة الوزراء،  
زميلاتي ، زملائي النواب، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

لقد سبق لي أن أعلنت في هذا المجلس الموقر عن تعجبي من إخفاق الحكومة السابقة في مهمتها وقد اجتمع فيها آنذاك عدد من الحلفاء، يمثلون أغلبية من في البلاد، وها نحن اليوم أمام حكومة جديدة أوسع من سابقتها، على رأسها وضمن طاقمها، سادة على خلق وكفاءة. وقد تشكلت بعد إجراء انتخابات رئاسية متميزة، حملت الكثير من أحاديث الأمل وتسلية الخواطر والفأل الحسن وصاحبته مظاهر إنفراج أمني سعد له الجزائريون، فكيف سيكون مصير هذه الحكومة؟

وأيام كل مواطن صادق أن تدير الجزائر ظهرها للبؤس والمآسي ولا يهم على يد من يتحقق ذلك. فهل ستحقق الحكومة الحالية هذا الأمل المنشود؟ نتمنى ذلك من صميم الفؤاد، لكن هل يتعلق الأمر في الجزائر بحكومة دون أخرى؟ إن الجواب عن هذا السؤال يعرفه المهتمون بأمر الحكم والسياسة في الجزائر، وربما يدرك العوام أن الأمر ليس كذلك البتة وأن مستقبل الجزائر مرتبط بنظام الحكم القائم قبل ارتباطه بحكومة أو أخرى، مهما كان من فيها ومهما كان برنامجها. فهل نظام الحكم عازم على تغيير نفسه، لاسيما وأنه ما يزال يرفض التداول ويتحكم في التغييرات بمفرده إلى حد زال معه التدافع في الأفكار والبرامج وكاد يغيب التنوع ؟

آخر أوفر حظا، يجنبنا الدخول في إحدى المتاهتين هو : أن نشيد جميعا ديمقراطية حقيقية، يتحمل فيها كل حزب مسؤوليته كاملة أمام المولى، عز وجل، وأمام الشعب والوطن والتاريخ، ديمقراطية إذا تحقق فيها التعاون فسيتحقق بإرادة قاعدية، توافقية، واضحة، وإذا أعوزه الصدق والثقة فستضمن نجاحه موازين القوى الاجتماعية الحقيقية. وإذا لم يتحقق التحالف فسيتحقق التعاون بين من في الحكم ومن في المعارضة من خلال التداول الذي يتحقق بإرادة الشعب، حيث يحرص كل حزب على خدمة المصلحة العامة وإقناع الجماهير بأنه منصرف لذلك. وهذا هو معنى الجمهورية، عوض النظر إلى من بيدهم القرار فيصبح الحكم عندئذ غير جمهوري، فإذا أقع حزب من الأحزاب الجماهير حكم، وإذا فشل رجع إلى المعارضة ويأتي غيره ليحكم، فتتحقق المصلحة العامة من خلال المنافسة بشكل آلي دون أن تنفق عليها أموالا بلا جدوى مثلما يحدث.

سيدي الرئيس، لا يصح أن تبقى الديمقراطية في بلادنا على ماهي عليه ونكتفي بالتغني بما حققناه من مكاسب في هذا الجانب، وليس من مصلحة البلد والنتيجة في الميدان ظاهرة، أن تبقى نتائج الانتخابات دائما في يد فئة من الرجال يقررونها في غرف منيعة، وقد جعلوا أنفسهم وعقولهم وآراءهم فوق الجميع، ولا تكون الجزائر إلا كما يريدون. إن هذا التصرف خاطئ أيها السادة وقد ينفع فئة قليلة نفعاً مادياً على حساب ضمائرهم وتاريخهم وسمعتهم، لكنه مضر للوطن وموقف للفتنة، فهو أسمى من تصرف من يتذرعون بالحكم الإلهي لقمع الشعب والاستئثار بخيراته.

ألا تعلمون أيها السادة أن الغرب الذي يريد الجميع محاكاته لم يتطور إلا بعدما حرر مفكرو ودعاة النهضة والإصلاح المجتمع الأوروبي، ألم تقرأوا العقد الاجتماعي الذي قرر فيه "روسو" مبدأ الإرادة الجماعية، وأن الحاكم ماهو إلا عامل لتحقيق الإرادة الجماعية التي تتنوع أشكالها على حد قوله؟ ثم راجعوا "توماس هوبس" الذي رفع "الفيطون" كبديل لهيمنة الحكم الكنسي، فأكد أن

والاقتصادي، فإنه لا يفصلنا عن العالم الإسلامي أي فاصل جغرافي. وهل يعقل أن نفصل أنفسنا عن هذا العالم في زمن توسع فيه القوى الاقتصادية والدولية تكتلاتها وتدخل ضمنها أمما وشعوبا لا صلة لها بها؟ وهل للمسلمين مستقبل اقتصادي واستراتيجي وحضاري خارج محور الأمة الإسلامية الفسيح؟ وأسألوا إن شئتم في هذا الموضوع زميلكم دولاغورس، وراجعوا ما كتبه صامويل هيننتنطن وبول كيندى وغيرهما من دراسي المستقبلات.

وإذا كان المقصود هو الانتماء الايديولوجي أو بالأحرى الحضاري. فلماذا أضيف الانتماء المتوسطي وحذف الانتماء الإسلامي؟ أم أن الإسلام أصبح مجرد بعد من أبعاد الشخصية الجزائرية كما تنص على ذلك الفقرة الأخيرة من الصفحة 38، لا سيما وأن أصحاب الذاكرة القوية يتذكرون الضجة الكبيرة التي أثيرت في البلاد عندما اعتبرت الأمازيغية بعدا من أبعاد الشخصية الجزائرية. فما الذي حدث لثابت الإسلام؟ أم أن حمزة لابواكي له، كما يقول المثل العربي. وتمنيت أن ينتبه أصحاب التيار العروبي إلى ملاحظة أخرى وهي عدم وجود كلمة "العربي" إلى جانب كلمة "المغرب"، في الفقرة 4 من الصفحة 55 باللغة الفرنسية أم أن كل شيء انتهى بمرض السيد عبد القادر حجار شفاه الله.

سيدي الرئيس، يمكن أن تنجح هذه الحكومة لو أراد لها أصحاب القرار أن تتحلى بالشرطين المذكورين، وإلا فلا معنى لوجودها، بل سنضيف لأنفسنا وقتا ضائعا لأوقاتنا الضائعة، وستستمر آلامنا وتتواصل أشجاننا، ولن يتحقق عندئذ الحكم الراشد المنشود، فتصير الجزائر إلى إحدى الوضعيتين:

إما فوضى عارمة وتوترات مستديمة، وإما انخراط السيادة وارتقاء في أحضان القوى الدولية والصهيونية العالمية المتربصة بنا والتي يتحصن بها بعض الحكام في عالمنا العربي والإسلامي لتأجيل الانهيار الذي سيقع في هذه الحالة بعد حين، لا محالة. سيدي الرئيس، من الأحسن أن نختار في هذه الحالة حلا

السادة الحضور،  
زميلاتي، زملائي،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.  
إن برنامج الحكومة المعروض علينا اليوم هو ترجمة لما  
تريده أغلبية الشعب الجزائري الذي وضع ثقته في شخص  
رئيس الجمهورية خلال الانتخابات الرئاسية الأخيرة وزكاه  
برمته يوم 16 سبتمبر تاريخ الاستفتاء على الوثام المدني  
الذي أصبح واقعا معيشا اليوم ويعتبر نصرا للشعب  
الجزائري، يجب تشمينه ومواصلة العمل به قصد تحقيق  
المصالحة الوطنية الكبرى المنشودة.

لهذا، سيدي الرئيس، محكوم على هذا البرنامج النجاح  
لما ينتظره الشعب الذي عانى "الحفرة" والتهميش  
والبؤس، ولأنه لا سبيل غيره لتحقيق المقاصد الكبرى  
للوطن والشعب.

وأتطرق الآن إلى الأجهزة التي أود مناقشتها في البرنامج.  
1- العدالة : سيدي الرئيس، يجب أن يعامل المواطنون  
على قدم المساواة أمام القانون، ويجب تحديث العدالة  
وإعطاؤها الوسائل اللازمة للقيام بدورها كاملا، فتقريب  
العدالة من المواطن ممكن باسترجاع العدالة حقها في  
استقلاليتها ونزاهتها وإعطائها الوسائل الحديثة، وكم  
تلقي هذا القطاع من أموال لا يستفيد ولو بجزء منها،  
حيث تفتقر بعض محاكم الوطن حتى إلى الأوراق والأقلام  
ناهيك عن الإعلام الآلي وما شابه ذلك. وفي انتظار نتائج  
اللجنة التي شكلها رئيس الجمهورية لإعادة النظر في  
جهاز العدالة، يجب إعادة النظر في تكوين القضاة  
ومراعاة عامل السن، كما يجب إعادة النظر في نظام  
السجون وتقسيمه حسب السن والجنس وتعميق فكرة إعادة  
التربية والإدماج حتى يؤدي السجين دوره في المجتمع  
فيما بعد.

2- الإدارة : سيدي الرئيس، كما كان عنواننا لهذا  
البرنامج أن تقلص الهوة بين الحاكم والمحكوم لن يتم  
إلا بإصلاح الإدارة التي تبقى واجهة السلطة نحو  
المواطن، وعليها أن تطهر وترشد منهاجها في خدمة

المواطنين لا يتنازلون عن بعض حقوقهم الطبيعية للحاكم  
إلا بإرادتهم ليضمن لهم الحماية ويصبح أداة لهم، فإذا  
أخل بوضعيته، استرجع الوضع الطبيعي حقوقه. ثم  
احذروا، نظرية المقاومة التي عبر عنها كبير منظري  
العصرنة والإصلاح "جان لوك" في كتبه : "رسائل  
التسامح" و"مصنفه الأول والثاني في الحكم" وغيرها.

وحتى "نيكولاس ماكيافيل" مؤسس مبدأ الانتهازية  
السياسية، يعتبر معيار الحكم هو النجاح ولا بد على  
الحاكم، في نظره، أن يتحلى بقدر من الاختلاف والقيم.

سيدي الرئيس، تلك هي مراجع الغربيين التي تدل على  
ذلك، لا حكما راشدا إلا بهذا الميزان القائم على عقد  
اجتماعي بين الحاكم والمحكوم، يضمن الحكم للأغلبية  
إلى أن تصبح أقلية، ويحترم رأي الأقلية إلى أن تكبر  
فتصبح هي النافذة بمقتضى العقد، وأي تحايل على هذا  
الميزان هو رجوع إلى الحالة الطبيعية القسوى؛ أي قانون  
الغاب حيث يأكل القوي الضعيف ويبقى الجميع شتانا  
بلا ماض ولا مستقبل.

سيدي الرئيس، حري بنا حقا أن نأخذ من تجارب الشعوب  
الأخرى وننظر إلى معالم الحكم الراشد عند الآخرين، غير  
أنه بالأحرى أن نعلم أن لنا نحن معاشر المسلمين مراجع  
وتجارب أقرها زعماء الإصلاح الأوروبي في القرون  
الوسطى والذين ذكرت البعض منهم بأنهم استفادوا منها  
كثيرا، إن أركان الحكم الراشد في حضارتنا العربية  
الإسلامية، ونحن نتكلم عن الحكم الراشد في البرنامج،  
ثلاث : الشورى، سمو القانون، العدل...

**الرئيس:** أشكر السيد عبد الرزاق مقري، وأحيل الكلمة  
الآن إلى السيد مصطفى قريشي.

السيد مصطفى قريشي : شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

من الرعاية الصحية للمواطن، أين هو هذا الطب المجاني الذي يدفع فيه المريض ثمن دوائه و ثمن التحاليل والأشعة؟ وحتى الوقاية التي كانت من أولويات السياسة الصحية قد تقلصت، وأصبحت الصحة تسيير "بالبريكولاج"، فعمت الفوضى وظهرت العيادات الصحية الخاصة التي لا تحكمها أدنى القوانين حتى قوانين أخلاقيات المهنة.

فلا خريطة صحية ولا معايير دولية، همها الوحيد هو الربح بأثمان باهظة لا يعوضها صندوق الضمان الاجتماعي. ولتشخيص حالة الصحة في الجزائر أفق على 3 نقاط هي :

- 1- انعدام الرعاية الصحية المقبولة للمواطن،
- 2- أكثر من 60٪ من الآلات والمعدات والوسائل الصحية معطلة،
- 3- الأثر السلبي لذلك على مستخدمي الصحة من عمال وأطباء ومسيرين ناهيك عن المريض.

ويكمن الحل في أن نكون واقعيين. هل نريد مجانية الصحة أم لا؟ والإجابة عن هذا السؤال هي في حد ذاتها بداية لحل أزمة الصحة. وأتساءل في خضم حديثي هذا عن الممارسة الصحية، وأين هو يمين إيبوكراط من المنظومة الصحية؟

- 5- التضامن الوطني : سيدي الرئيس، يجب أن يعطى الدور الأكبر للجمعيات الخيرية والمجتمع المدني الذي ينشط في الميدان وألا تكون جمعيات بالإسم فحسب.

إن المجتمع المدني النشط قادر على بعث روح التضامن بين أفراد الشعب، وهو ليس بالأمر الصعب، وما تم في شهر رمضان من توزيع لوجبات الإفطار لخير دليل على ذلك. ولا يفوتني أن أحيي رجال ونساء الهلال الأحمر الجزائري والجمعيات التي أعطت للتضامن معناه الحقيقي في شهر رمضان ويوم العيد.

إن الدفع الحقيقي للحركات الجمعوية وإتاحتها الفرصة

الشعب وأن تقدم له أحسن الخدمات الممكنة مع نزع العوائق البيروقراطية؛ أي أن تقوم بدورها الذي أنشئت من أجله. وقد تتحرك شيئاً ما كلما وجه إليها الاتهام، لكن سرعان ما تعود إلى سلوكاتها القديمة، وإذ حددت أيام لاستقبال المواطن وذلك لتقريب الإدارة منه ولحل مشاكله في إطار القانون فكان يستقبل المواطن لسماعه في أول الأمر دون حل مشاكله، وأصبح اليوم لا يستقبل حتى في أيام الاستقبال.

كما يجب، سيدي الرئيس، مراجعة التقسيم الإداري والإقليمي الذي تم بعد حسابات انتخابية ضيقة في الماضي، وأصبح اليوم أثره واضحاً على سير مؤسسات الدولة، وما عجز العدد الكبير من البلديات إلا نتيجة ذلك. لهذا أقترح إعطاء صلاحيات أكبر للمجالس المحلية وتوسيع مفهوم اللامركزية، مع الرفع في عدد الولايات والإلغاء النهائي للدائرة من قاموس الإدارة الجزائرية.

- 3- الفلاحة : سيدي الرئيس، لا يكمن مشكل الفلاحة ببلادنا في نقص الأراضي الصالحة للزراعة، والتي نراها. والحمد لله، كافية وقادرة على توفير الأمن الغذائي للوطن وقابلة للتوسيع باستصلاح أراض جديدة أو في العقار الذي وإن سوي لا يزيد في مساحة الأرض ولا في الإنتاج، وإنما في انعدام سياسة فلاحية واضحة وانعدام الاعتناء بالفلاح ومشاكله، إذ لا وجود لمناطق فلاحية مختصة ما عدا الصحراوية بفعل المناخ ولا وجود لتطوير وتنوع الإنتاج، ولا وجود لصناعة فلاحية، والأهم من كل ذلك، ألا وجود لبحث علمي في هذا الميدان.

فإذا ما تم حل هذه المشاكل ستسترجع الفلاحة مكانتها التي كانت تحتلها ما قبل المحروقات باعتبارنا بلدا زراعياً بالدرجة الأولى. وأذكر بهذا الصدد أن بلدا متوسطياً أقل منا أراضي فلاحية يصدر من الفلاحة والصناعة الزراعية ما مقداره 1/2 مدخول الجزائر من المحروقات.

- 4- الصحة : أصبحت الدولة اليوم تتنصل شيئاً فشيئاً

- الإسراع في إعادة إدماج المفصولين من عملهم،
- إعادة جوازات السفر للمحرومين منها دون سبب،

إخضاع التعيينات في المناصب لمبدأ الكفاءة، لا لأشياء أخرى، مع القضاء على الرشوة والمحسوبية والتهريب و"المافيا" بكل أنواعها.

بهذا سترجع ثقة المواطن، ولكم منا كل التوفيق وشكرا والسلام عليكم.

**الرئيس:** أشكر السيد مصطفى قريشي، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد أرزقي كسيلي.

**السيد أرزقي كسيلي:** شكرا.

سيدي الرئيس،

عندما نقرأ برنامج الحكومة نجده يعرض علينا نظرة فلسفية لسياسة يريد تطبيقها بتوجيهات ونية إيجابية، تنسينا قليلا لغة الخشب المعهودة في البرامج السابقة، لكننا نتأسف لعدم احتواء هذه الوثيقة على أرقام يمكننا من القياس والحكم على الجهد الحكومي وكذا الحكم على مناقشة نتائجه أمام البرلمان.

لقد تم القيام بعرض حال كل الأوضاع والمسائل، لكن تبقى لنا معرفة كيفية تكييف طرق العلاج الناجعة لبلادنا المنغمسة في نوم عميق، بل أكثر من ذلك، إنها في غيبوبة عميقة تكاد تكون تامة.

ومهما كانت الجروح والآثار، فإن آفاق سنة 2000 تدفعنا لترميم وتجديد جذري لبيت الجزائر والالتحاق بقطار العولمة والعصرنة والديمقراطية.

ومثلما ذكرت وثيقة الحكومة، يجب رفع التحديات المتعلقة بالمنافسة العلمية، الفكرية، الثقافية، الإعلامية من أجل التفتح على العالم.

سيدي الرئيس، إنه أمر مستعجل أن يتم التجديد الجذري

لخدمة المجتمع، خدمة حقيقية، يتم بتخليص مهمة تسليم الاعتمادات من السلطة التقديرية للشخص القائم على المهمة، وإعطائها بوضوح للقانون الذي لا يدعي أية هيمنة.

6- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : سيدي الرئيس، بالرغم مما لهذا القطاع من دور في امتصاص البطالة وإنشاء شبكة إنتاجية في مختلف الميادين، حيث تسجل المشاريع بالآلاف، إلا أن ما يدخل منها حيز التنفيذ قليل جدا وهي أخفض نسبة في البلدان العربية ومن جملة النقائص التي يعانها ما يأتي :

أولا - نقص الإعلام في هذا المجال وكذا انعدام سياسة استراتيجية لتوجيه الاستثمار، بالإضافة إلى طول مدة دراسة الملفات، وجل المشاريع متطابقة يغلب عليها الكسب السهل مثل النقل الجماعي.

ثانيا : التعقيدات البنكية والبيروقراطية وعدم دخول البنوك كشريك في العملية ناهيك عن المشاريع الوهمية. لهذا يجب حل هذه المشاكل ووضع برنامج مشاريع تعريفية في كل القطاعات والأولويات ومد يد المساعدة لها، خاصة إذا علمنا أن انطلاق 2000 مشروع في السنة بمعدل 20 عاملا لكل مشروع، سيوفر 40000 منصب سنويا.

أخيرا، نود أن تكون العلاقة بين الجهاز التنفيذي والتشريعي للدولة علاقة تكامل لا علاقة تنافر وتهميش. وعليه، نرجو الأخذ بملاحظات النواب هذه المرة على عكس الحكومات السابقة التي جاءت بمشاريعها وذهبت دون أي تغيير أو تعديل.

ويجب أن يلقى طموح هذا البرنامج صده في الواقع اليومي للمواطن وذلك باتخاذ الإجراءات التبسيطية القليلة الآتية :

- ضرورة تنفيذ الحكم القضائي النهائي للمعنيين به،
- إبقاء الحبس الاحتياطي استثناء لا قاعدة،

- إعادة العرض في مستوى الساحة الدولية.  
 - يعتبر إصلاح النظام الإداري الجزائري أمرا ضروريا،  
 ويجب تكييفه كما هو الأمر في العديد من الدول، مع  
 الحقائق الاجتماعية والثقافية والمنافسة الاقتصادية.  
 - على الصعيد الاجتماعي، يجب أن توضع الإجراءات  
 المتعلقة بالسياسة الاجتماعية وفق ثلاثة محاور نراها  
 أساسية هي :

- إعادة توزيع المداخيل،  
 - الصحة العمومية،  
 - تقليص نسبة البطالة.  
 - على الصعيد الثقافي، يمتاز الجزائريون بالتعبير عن  
 انشغالاتهم وآمالهم ببصمة وعبقرية خاصة بهم، إلا أن  
 هذا الأمر مرتبط بالتحكم في طرق استثمار ثرواته بكل  
 أنواعها والتفتح على العالم الذي يحيط به.

- في ميدان الزراعة، لا يمكن إعادة بعث وتطوير قطاع  
 الزراعة إذا لم يتم التحديد المسبق لنظام قانوني متعلق  
 بالأراضي الزراعية، كما أن خصوصية الأراضي الزراعية  
 أمر ضروري لا يمكن تجنبه، لأنه من الطابوهات التي  
 ينبغي علينا كسرهما في أقرب الآجال. وشكرا.  
 الرئيس : أشكر السيد أرزقي كسيلي، وأحيل الكلمة الآن  
 إلى السيد فاروق زغبى.

**السيد فاروق زغبى: شكرا سيدي الرئيس.**

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي النواب،

نناقش اليوم برنامج الحكومة المستمد من برنامج فخامة  
 رئيس الجمهورية والجزائر تسيير على درب الوثام المدني  
 والمصالحة الوطنية ألفية جديدة يسودها الأمل. وبنفس  
 الأمل أتطرق في البداية إلى ما جاء به البرنامج في ميدان  
 التربية والتكوين. بالفعل، سيدي الرئيس، لقد برز هذا  
 الجانب بعنصرين أساسيين يتمثلان في نظرة تكاملية بين  
 مختلف القطاعات وضرورة إصلاح شامل وجذري يعكس  
 إرادة القاضي الأول للبلاد في تجسيد طموحات المجتمع

للسياسة المنتهجة منذ الاستقلال والتي استعملت جيلا  
 موضع تجارب، إذ تركته دون معالم وهوية وآفاق.

إننا نتساءل : لماذا نعيد طرح القضايا والمسائل التي بث  
 فيها التاريخ؟ ولماذا نحاول إعادة اختراع ما هو موجود  
 من قبل؟

إن الخسائر المترتبة كبيرة والعجز الثقافي تام. كيف  
 يمكننا تصور أن شببتنا التي كانت في الماضي تعيش  
 في سعادة وسرور، أصبحت اليوم حزينة وتشبه بشبية  
 الأفغان وتقوم بأفعال لا تصنف. ويتفق الجميع اليوم على  
 أنه يجب كسر الطابوهات، وهو أمر يرحب به لكونه مفيد  
 للجزائر، خاصة ونحن في عصر السرعة والإعلام  
 والتحكم.

إن التجمع الوطني الديمقراطي قد دفع الثمن غالبا لكونه  
 تحمل علنيا وطرح بكل شجاعة ومسؤولية المشاكل  
 الحقيقية التي مست مجتمعنا مثل اللائكية والهوية  
 وقانون الأسرة وحرية الصحافة والازدواجية اللغوية إلخ  
 ...، وحذر من العواقب الوخيمة التي ألحقها التعصب  
 ببلادنا.

إن المهمة التاريخية تتمثل في بناء دولة متصالحة مع  
 مجتمعها وهو الشرط الجوهرى لتحقيق جمهورية  
 ديمقراطية حديثة.

كما يجب فتح نقاش عام حول القضايا الراهنة والمهمة  
 بمشاركة كل القوى الفكرية للبلاد.

إنها، دون شك، مسألة صعبة لأنها تطرح في إطار عام،  
 كثيرا ما كان متميزا بالمزايدة والشعبوية، ولكنها في  
 المقابل ضرورية ولا يمكن تجنبها. ولهذا الغرض إليكم  
 بعض الاقتراحات :

- التحديد الفوري للورشات والقضايا التي يتعلق بها  
 مستقبل بلادنا.

- وضع سياسة شجاعة تتسع لكل الكفاءات والإطارات  
 المؤمنة بالآفاق الديمقراطية.

سيدي الرئيس، تنشر ثقافة السلم والمحبة والأخوة والتضامن، وكم نحن بحاجة إلى هذا اليوم. نعم إن الأولياء والمعلمين وأبناءنا بحاجة بموجب هذا الإصلاح إلى تكوين أطفال يمتازون بفكر واسع وجسم سليم وروح المبادرة وقيم الحق والخير والجميل. ولن يتم ذلك إلا بإحداث توازن وتناسق بين التربية الفكرية والأخلاقية والبدنية. لهذا نرى أن للإصلاح 4 أبعاد أساسية : البعد الوطني، البعد الديمقراطي المكرس دستوريا، البعد العلمي والتكنولوجي، البعد العالمي.

- إصلاح مستقبلي يهدف إلى تحسين مؤهلات المؤطرين،

- إعادة النظر في البرنامج،

- تحسين نظام التقويم والتوجيه،

- ترقية تنظيم التسيير،

- تحسين الوضعية الاجتماعية والمعيشية للمعلم وهو اليوم في حالة يرثى لها،

- إصلاح ترقية التكوين المهني كقطاع استراتيجي لمستقبل البلاد وجعله في المكان المفضل،

- جعل الجامعة الجزائرية خزانة للنخبة ومخبرا لكل الحلول التي تفرضها علينا تحديات الألفية الثالثة، خاصة بدعم سياسة البحث العلمي إذ يتفق جميع الخبراء على أن كل بلد يخصص أقل من 2٪ من منتوجه الوطني الخام للبحث العلمي هو بلد مقصى من المنافسة العلمية والتكنولوجية. وللمحافظة على هذه النظرة التكاملية والإيجابية والضرورية بين القطاعات، نلح، سيدي رئيس الحكومة، على إعداد قانون إطار تنبثق عنه قوانين توجيهية وتنظيمية.

فيما يخص قطاع الشباب والرياضة وهو قطاع حيوي في بلد تشكل فيه نسبة الشباب 70٪ أكتفي بالقول : إن أبطالا ذوي شهرة عالمية مثل مرسلي وبولمرقة وسواكري وسعيد فرني ورحولي وبن قدور وعثمان، كلهم نتاج الرياضة الجماهيرية وهي اليوم تعاني الكثير وبحاجة إلى تشجيع واعتناء أكبر، خاصة وأننا نعلم أن نسبة ممارسة الرياضة في المدارس لا تفوق 3.5٪ وهي أقل من 4٪ في

ونحن بحاجة إلى تكوين أجيال التحديات الكبرى في عصر العلم والتكنولوجيا. وقبل أن أتطرق إلى الإصلاح المنتظر، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أنوه بكل ما أنجزته الدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وذلك بذكر بعض الأرقام :

كان عدد التلاميذ سنة 1962، 800 ألف تلميذ وارتفع اليوم إلى أكثر من 7 ملايين تلميذ في المدارس، ولدينا اليوم أكثر من 15200 مدرسة ابتدائية وأكثر من 3200 متوسطة وأكثر من 1200 ثانوية ومنتقنة. وتبرز هذه الأرقام الجهود المبذولة لتجسيد مبدأ ديمقراطية التعليم المكرس دستوريا وتحقيق الجانب الكمي.

وانطلاقا من هذا أنا لا أقول، إن الجانب الكمي قد تغلب على الجانب النوعي، بل إن التطورات المسجلة اليوم عبر العالم، تفرض علينا أكثر من أي وقت مضى أن نلتحق بركب القرن الجديد ونرفع التحديات المفروضة علينا بنوعية أكثر. كيف لنا، سيدي الرئيس، أن نتصور مدرسة الألفية الثالثة؟ بأي مشروع تربوي لبلادنا وأي مواطن نريد أن نكون؟ أسئلة أساسية في نظرنا، تحتاج إلى أجوبة صريحة وواضحة وموضوعية وشجاعة في نفس الوقت لتحقيق هدفين هما : مستقبل أجيال الغد ومصلحة الجزائر.

وفي هذا المجال أقول : إن كل تغيير يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والثقافية للتربية والعلاقة بين التعليم وعالم الشغل والتقدم المسجل في العلوم والتكنولوجيا.

ومثل كل الأولياء، سيدي الرئيس، نريدها مدرسة عصرية، فخورة بقيم ومكتسبات هذا الشعب، متفتحة على العلم والتكنولوجيا. مدرسة تكون المصدر الأساسي للحياة الاجتماعية والمواطنة، مدرسة تتفتح على المجتمع وتسمح بدخول هذا الأخير إليها بحوار منسجم بين المعرفة والعمل، بين التكوين والإنتاج، بين الحياة والتفكير فيها، منظومة تربوية تضمن ترقية مجتمع ديمقراطي حر، حيث يقرر المواطن مصيره. مدرسة،

وكان من المنتظر أن يترجم برنامج الرئيس من قبل الحكومة في برنامج حكومة، نجد ضمنه الأهداف الاستراتيجية والوسائل والوعود. ونلاحظ غياباً للأرقام الدقيقة والأهداف المسطرة والاستراتيجية الواضحة والوعود المحكمة زمنياً، مما يؤدي حتماً إلى عدم مسؤولية هذه الحكومة في حالة فشل هذا البرنامج. فهل نحمل المسؤولية لرئيس الجمهورية باعتباره صاحب البرنامج؟ وفي حالة رجوعكم أمام هذا المجلس لعرض الحصيلة السنوية، كيف يقدر عملكم كما وكيفاً؟

عموماً هذه الوثيقة هي عبارة عن مجموعة نوايا، بعضها حسن والبعض الآخر مخيف.

سيدي الرئيس، إننا نتساءل أيضاً، بكل أسف، عن غياب البعد السياسي في برنامجكم، الأمر الذي يبين وجود إرادة سياسية في تقليص دور الطبقة السياسية في ترقية المجتمع وتطوير الثقافة الديمقراطية فيه، وأن هذه الحكومة غير مؤهلة لمعالجة القضايا السياسية التي تطرح في البلاد.

فيما يخص مواطن الضعف، نلاحظ أنه إذا كانت الأولى والثانية موضوعية نوعاً ما، لأنه يمكن التحكم في الزراعة والنمو الديمغرافي بسياسة حكيمة وصرامة في التسيير، فإن كل النقاط الأخرى لها طابع ذاتي وكانت نتيجة اختيارات سياسية واقتصادية واجتماعية خاطئة، متميزة بغياب الديمقراطية في الاختيارات والتسيير. كل ذلك، أدى فعلاً إلى تدهور ظروف المعيشة. وحسب نظرنا، تكمن نقطة الضعف في غياب الديمقراطية بميكانيزماتها في الاختيارات والثقافة والتعبير والحريات.

حقيقة تملك الجزائر مواطن عديدة للقوة وقدرات هائلة، لكن للأسف، تحول هذه القوة في بعض الأحيان إلى ضعف، ونذكر على سبيل المثال آلاف الإطارات التي أودعت السجن منها إطارات Sider، وبعدما أثبتت براءتها مازالت مع عائلاتها تعاني الظلم و"الحفرة". فهل لديكم نية في تعويض هؤلاء مادياً ومعنوياً؟

الجامعة و2٪ في عالم الشغل ومنعدمة تقريباً في القرى والمداشر والأحياء.

إن الأجيال الصاعدة في الجزائر بحاجة إلى ابتسامة جديدة، ابتسامة الأمل التي يمكن أن تتحقق بالرياضة والنشاط الرياضي، رياضة الفكر السليم في الجسم السليم. وفي انتظار أصدقاء "كوماسي" نتمنى من هذا المنبر كل النجاح لسفراء الجزائر، وأقول، سيدي الرئيس، إن سر النجاح في الرياضة النخبوية يكمن في رياضة جماهيرية قوية.

كما جاء هذا البرنامج بنظرة استراتيجية تخص قطاع الفلاحة. وفي هذا الإطار اسمحوا لي أن ألع على الإسراع في تجسيد عملية التحولات الكبرى، عملية تسمح بسقي 33 ألف هكتار بسطيف، عملية تدخل، كما ذكرت، في إطار التحولات الكبرى من شمال إلى جنوب الولاية، من سد "إغيل امدا" إلى مشروع سد "الموان"، وتحويل مياه سد "الرائن" إلى مشروع سد "ذراع الديس والفتاحة". ونحن نعلم أن ولاية سطيف، ولاية فلاحية يمكن أن تساهم بقدر كاف في تحقيق الأمن الغذائي، ولكم منا كل النجاح والتوفيق. وشكراً سيدي الرئيس.

**الرئيس:** أشكر السيد فاروق زغبى، وأحيل الكلمة إلى السيد علي كربوعة.

**السيد علي كربوعة:** شكراً سيدي الرئيس.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زملائي الأعضاء،

السلام عليكم.

تشير دراسة البرنامج ملاحظات وانشغالات وتساؤلات عديدة. ونتساءل أولاً عن مدى دستورية تقديم برنامج رئيس الجمهورية أمام المجلس الشعبي الوطني، إذ تنص أحكام المادة 80 من الدستور على تقديم برنامج الحكومة والمجلس غير مؤهل لمناقشة برنامج رئيس الجمهورية.

مع الواقعين الثقافي والاجتماعي، إذ يجب أن تكون الإدارة قريبة من المواطن لكي تتمكن من الإجابة عن المسائل الاجتماعية والثقافية الملموسة، ولابد من تشجيع مساهمة الجميع (المواطن، المؤسسة، الحركة الجمعوية والنقابية) في التهيئة العمرانية وإطار الحياة، كما يجب تشجيع التعبير الديمقراطي للخصوصيات الجهوية بطريقة تخدم الوحدة الوطنية.

أما فيما يخص المجال الاقتصادي والاجتماعي، فالاختيار واضح وهو الليبرالية المتطرفة، المرتكز فقط على الخصوصية والمساهمة الخارجية والتخلي كلياً عن البعد الاجتماعي. وليست لنا نظرة دغماتية عن الخصوصية، لكننا نتساءل: هل تسمح بتوزيع عادل لثروات البلاد بين كل الجزائريين عبر ميكانيزمات الحماية الاجتماعية والخدمات العمومية؟ ماذا تبقى من مفهوم الخدمة العمومية عندما تخصوص الصحة، التعليم، الكهرباء والغاز، توزيع المياه؟ ماذا تبقى من مفهوم القطاع الاستراتيجي عندما تخصوص دون حدود المحروقات والمناجم؛ أي ثروة كل جزائري؟ نعتبر أن هذا الاختيار ليس حراً بل يأتي تحت ضغوط وأوامر بعضها خارجية والأخرى داخلية، وتتمثل الأوامر الخارجية في كون برنامج إعادة الهيكلة المبرم مع المؤسسات المالية الدولية فرض إجراءات لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح الجزائري بل تعطي فقط ضمانات لهذه المؤسسات لاسترجاع ديونها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذا الاختيار مفروض على نظام سياسي يفتقر إلى ثقافة الليبرالية وإلى منهج عمل في هذا الإطار.

أما الأوامر الداخلية فتتمثل في طبيعة النظام السائد منذ الاستقلال، والذي لم يتغير ولا يسمح أبداً بأية مبادرة مستقلة خارج دوائر تتحرك وتقرر وراء الحكم الظاهر، وبالفعل يعود القرار النهائي في كل حال إلى هذه الدوائر حسب مصالحها الخاصة. ففي البلدان السائرة في طريق النمو، ترافق العولمة الاقتصادية بتركيز السلطات والثروات في يد الأقلية وإقصاء الأغلبية، بينما في البلدان المتقدمة يتجسد الإقصاء في الانشقاقات

وهل لديكم نية للبحث عن المتسببين في هذه المصيبة التي حلت بإطاراتنا؟

فيما يخص أسلوب الحكم، نلاحظ أن هذا الجزء يتكلم عن مفاهيم مرجعها الدستور، والحكومة غير مؤهلة لتغييرها لأنها تتعلق أساساً بتنظيم السلطات، وقد فصل الدستور الحالي في هذا الأمر.

لدينا مبدأ "دولة الحق والقانون" وهو مبدأ جيد، لكن نتمنى تجسيده في الميدان. فكيف تفسرون قانوننا إصدار "العفو الشامل" في عهدكم؟ هذا المفهوم الغريب عن قانوننا الجزائري. وكيف تفسرون إبعاد هذا المجلس عن عمل يدخل ضمن صلاحياته؟ فيما يخص العدالة، نتمنى بذل كل الجهود لتطوير استقلالية السلطة القضائية والقاضي، ولاشك، أن استقلالية القاضي تمثل حجر الزاوية في دولة القانون.

وتعاني العدالة لحد اليوم التسييس الذي يتجسد في وضع هيكلها تحت وصاية السلطة، مما جعلها تظهر كجهاز قمعي في خدمة الحكم بدلاً من أن تكون سلطة قضائية مستقلة عن كل الضغوط وفي خدمة القانون وحماية حقوق المواطن.

وأقدم مرة أخرى قضية الإطارات المسيرة كأحسن مثال على ذلك.

وفيما يخص الإدارة، نرى ضرورة إعطاء الأولوية لترقية العلاقات بين الإدارة والمواطن لأننا نعيش لحد الآن سيطرة السلطة على الإدارة لتحقيق مصالحها على حساب المصالح العامة للمواطنين، وخير مثال على ذلك هو كيفية تنظيم الانتخابات السابقة، حيث وضعت الإدارة نفسها تحت خدمة السلطة، ويرجع ذلك للخلط بين السلطة والدولة.

ويعتمد الإصلاح الإداري على تكييف هيكلها ومهمتها

كثيرة في مجال الرسوم، لكنها تخص الشركات الكبرى والضرائب على أرباح "IBS"، بينما رفع الحد الأدنى للرسوم المفروضة على التجار الصغار من 3 ملايين سنتيم إلى 6 ملايين سنتيم، وأعطيت تعليمة بذلك من وزارة المالية إلى مفتشيات الضرائب وأصبحت الضريبة تحسب على هذا الأساس. ولهذا أقترح على السيد رئيس الحكومة دراسة كل الإعفاءات والتخفيضات الواردة في قوانين المالية في العشرية الماضية قصد إجراء التعديل وهذا انطلاقاً من مبدئين:

المبدأ الأول: هو أن التاجر الذي تخفض له الضريبة ربما لا تنفعه، ولكي تنفعه ابعث إليه بمشتر، كيف يحدث ذلك؟ عندما تقتطع منه ضريبة، تعيد توزيعها على المستضعفين من الناس وهم الموظفون، وذلك في شكل أجور أو منح في الأجور، قصد منع تداول الأموال بين الأغنياء فحسب، وهي ظاهرة لا تحتاج لدليل.

المبدأ الثاني: ... سعال، عفوا، سيدي الرئيس، أتوقف، لا يمكنني مواصلة تدخلي.

الرئيس: أشكر السيد محمد عنان، طبعاً، سيمكن السيد رئيس الحكومة من بقية التدخل كتابياً، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد الطيب مريم.

**السيد محمد الطيب مريم:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السادة الوزراء، السيدات والسادة النواب، السيدات والسادة الصحفيين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

من حسن الصدق أن يتم تقديم هذا البرنامج في بداية سنة جديدة وقرن جديد وألفية جديدة ومن حكومة جديدة. وكل ما نتمناه هو أن يمكن هذا البرنامج الجزائر من الخروج من الأزمة التي تتخبط فيها منذ مدة طويلة، وتستعيد

الاجتماعية والبطالة، لكن سرعان ما يتقلص عدم التوازن هذا بواسطة مؤسسات ديمقراطية وميكانيزمات تضامن في دولة القانون، وفي بلدان العالم الثالث فإن الانفتاح سريع جدا والتسيير اللاجتماعي حسب الدعم الليبرالي المتطرف يؤدي حتما بالمجتمع بكامله إلى عدم الاستقرار والعنف والمجاعات، وذلك لأن الانتقال السريع من الاقتصاد المسير إلى اقتصاد السوق لم يكن مرفوقاً بالديمقراطية وفتح المجال السياسي وبناء المؤسسات الديمقراطية لدولة القانون وشكراً.

**الرئيس:** أشكر السيد علي كربوعة، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد محمد عنان.

**السيد محمد عنان:** شكراً سيدي الرئيس. السلام عليكم ورحمة الله. بسم الله الرحمن الرحيم.

بداية، إن ما قدم إلينا ليس مشروع برنامج وإنما فلسفة برنامج. وأتدخل على هذا الأساس وأقول فلسفة، لأنه يحمل المثل العليا والأهداف السامية التي تصبو إليها الحكومة، هذه الأهداف التي نتفق معكم عليها لعلها أمل كل جزائري، ومادما نتناوله من هذا الباب لا بأس أن أبدي بعض الملاحظات في الجانب التطبيقي، منها كيفية نجاح الحكومة في تحقيق الغايات المرسومة التي لا بد أن تتوفر فيها شروط عديدة حصرت 6 منها هي:

1 - العدالة في توزيع الدخل الوطني، لأنه لحد الآن مازال الدخل الوطني يوزع بصورة غير عادلة ويظهر ذلك في مجالين: الأول هو مجال الأجور، وأقدم مثالا عن الطالب الذي يدرس مدة 4 سنوات في الجامعة ليتخرج أستاذاً في الثانوية أو قاضياً، فيكون أجره أقل أو أكثر بقليل من 10 آلاف دج مقارنة بالشخص الذي يشتغل نصف يوم ودون أي تكوين ويحصل على 20 أو 30 ألف دج. فهذه صورة غير عادلة.

والثاني هو مجال الضرائب والرسوم، إن قوانين المالية منذ سنتي 1992 و 1993 إلى حد الآن جاءت بإعفاءات

لقد سبق لي أن طرحت هذه القضية التي تهم أعدادا كبيرة من مواطنينا المقيمين في المشرق وخصوصا في سوريا.

وقد قامت المصالح الجزائرية المعنية بالتكفل بعدد من هذه الملفات، وبلغت لأصحابها، وكان لهذه العملية أثرها الهام في أوساط جاليتنا.

لذا، أجدد اقتراحي بمواصلة التكفل بهذا الملف.

5 - في النشاط الاجتماعي، نطلب العمل على مساعدة المواطنين المقيمين في الخارج والمحتاجين، خصوصا إذا علمنا أنهم يعيشون في أوطان لا توفر لهم نظمها الاجتماعية حماية كاملة بحكم أنهم أجانب.

وأقترح في هذا الشأن مساعدة بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية باعتمادات تسمح لها بالتكفل بهذه الشريحة،

6 - دراسة إمكانية إحداث نظام تقاعد خاص بمهاجرين العاملين في المشرق والراغبين في الإشتراك فيه، وذلك لكي نفتح لهم المجال للمساهمة بالعمل الصعبة، على أن يستفيدونه عند عودتهم إلى الجزائر،

7 - سيدي وزير الشؤون الخارجية، نطلب في مجال التوظيف المحلي للإداريين والسائقين والحراس في البعثات الدبلوماسية الجزائرية، ضرورة منح الأولوية إلى المواطنين الجزائريين المقيمين بالخارج.

والجميع يعرف أهمية ذلك، فلا داعي للتوضيح.

8 - وعن وضعية الموظفين الجزائريين المتعاقدين والموظفين محليا ببعثاتنا في الخارج، فإن هذه الفئة من جاليتنا موظفة مؤقتا وليس لها بهذه الصفة قانون أساسي خاص بها. فالبعض منها يعمل منذ الإستقلال ومايزال، والبعض الآخر أحيل على التقاعد وهو دون منحة تقاعد، إنهم جزائريون ويعملون في بعثة جزائرية.

تميمتها الاقتصادية والاجتماعية وتسترجع دورها ومكانتها في المحافل الدولية.

إن هذا البرنامج الذي هو في واقع الحال مخطط عمل، كما تعترف الحكومة بذلك صراحة، يقدم تشخيصا تاما لواقع البلاد، ثم يتعرض لما تنوي الحكومة القيام به في مختلف القطاعات، لتجسيد ما وعد به فخامة رئيس الجمهورية الشعب الجزائري.

وأغتنم فرصة مناقشة مجلسنا الموقر لهذا البرنامج، لأتطرق إلى بعض القضايا والانشغالات التي تهم جاليتنا في الخارج، لاسيما في المشرق العربي، علما أنه سبق لي أن تعرضت لبعضها في مناسبات سابقة.

1 - تشجيع مشاركة جاليتنا بالخارج في الجهود الوطنية المبدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بالعمل على استقطاب كل الخبرات والأدمغة والكفاءات الجزائرية المقيمة في الخارج، خاصة إذا عرفنا أن الكثير منها لها خبرة معتبرة في مجال التسيير الاقتصادي الحر، والعمل على الاستفادة من العلاقات المتنوعة والثرية لبعضهم في المجال التجاري والصناعي والفلاحي،

2 - ضرورة تنشيط ودعم دور المراكز الثقافية الجزائرية في الخارج وجعلها أداة فعالة في تعزيز روابط الهوية الوطنية والروابط الروحية بين جاليتنا والوطن الأم،

3 - العمل على رفع رأس المواطن الجزائري في القنصليات والحدود الأجنبية، وذلك بالسهر على احترام الالتزامات والاتفاقيات التي تهدف إلى احترام كرامة جاليتنا في البلدان المضيئة،

4 - ملف الجنسية: سيدي الرئيس، إن هذا الملف هو ملف شائك وعويص ويهم عددا كبيرا من الجالية الجزائرية التي هاجرت منذ عشرات السنين في ظروف تاريخية،

العلوم الإنسانية أن لكل برنامج، مهما كانت طبيعته وغايته، خلفية يستند عليها وأهداف يسعى لتحقيقها ووسائل يعتمد عليها.

وإذا كانت هذه العناصر تشكل أداة التقييم الموضوعي للنزاهة. فأين موقع البرنامج المطروح علينا للنقاش من هذه العناصر؟

1 - بخصوص الخلفية، أعتقد أنكم تتفوقون معي على أن هذا البرنامج هو الابن الشرعي للبرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية الذي يعتمد، كما يعلم الجميع، على محاور كبرى هي: إطفاء نار الفتنة، إنعاش الاقتصاد الوطني، استعادة الجزائر لمكانتها الدولية. ولا أريد في هذا المقام أن أتعرض إلى تفرعات كل محور من هذه المحاور، لأنني أدرك تمام الإدراك أن الجميع على دراية كاملة بها، وثمار بعض هذه المحاور أصبحت ملموسة لدى الجميع، إلا من عمت بصيرته. إذن، إن خلفية ومرجعية البرنامج معروفة ومتفق عليها بقرار شعبي وهو صاحب السيادة، ومن ثم لا نملك كـمـمـثـلـين لهذه الإرادة ومعبرين من هذا المنبر عن هذا الموقف إلا التأييد والمساندة.

أما بخصوص الأهداف، فأول الملاحظات بشأنها هي أنها جاءت عامة وغير قابلة للتحديد. وهذا ما يصعب في تصوري مهمة المتابعة والمراقبة التي تقوم بها الهيئات المكلفة بحكم الدستور بهذا الدور، وبالتالي الإيحاء بالنقص والعجز.

أما عن الوسائل فيمكن القول: إنها جاءت في شكل عموميات وتوقعات كمية لا يمكن الحكم عليها، لا سيما ونحن نعرف ونقدر الضائقة المالية والاقتصادية التي تعيشها البلاد والعوائق المتنوعة والمتعددة المفروضة عليها وكذا التحديات التي تواجهها.

من هذا المنطلق، سيدي الرئيس، ينبغي طرح السؤال

لذا، يجب الاهتمام بهذه الشريحة ودراسة إمكانية إعداد قانون أساسي يسيرهم،

9 - بخصوص صورة السياحة الجزائرية في الخارج، السيد وزير السياحة، نظرا إلى أهمية الوثائق والدعائم والإشهارات السياحية في التعريف بأي بلد وجلب السياح له، ونظرا إلى ما تتمتع به الجزائر من طاقات سياحية هائلة، أقترح إيلاء هذا الجانب أهمية أكثر، لأنه مصدر عائدات هامة.

فالكثير من الإخوة العرب يجهلون الكثير عن الجزائر ويعرفون الكثير عن جيراننا.

لذا، أن الأوان أن تتوجه المصالح المسؤولة عن السياحة في بلادنا إلى التعريف بخيراتنا السياحية من خلال وثائق ودعائم وإشهارات سياحية موجهة إلى المشرق العربي على وجه الخصوص.

أشكركم على حسن انتباهكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**الرئيس:** أشكر السيد محمد الطيب مريم، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد جمال بن حمودة.

**السيد جمال بن حمودة:** بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

زميلاتي، زملائي النواب،

قبل أن أتطرق إلى أهم النتائج والملاحظات التي انتهت إليها من خلال قراءتي المتأنية لبرنامج حكومة الوئام والمصالحة، أود أن أسجل الملاحظات الآتية:

- من البديهي، سيدي الرئيس، بل من المسلم به في

"لقد أريد لنا أن نقتنع أن الخصوصية هي محصلة جمع لآليات دون أبعاد ودلالات سياسية وهو ما مكن من دعم مواقع بيروقراطيين".

إنني أتفق مع هذا التشخيص، لكنني أرى أن النتيجة التي انتهى إليها قابلة للنقاش، والدليل على هذه القابلية ما جاء على لسان نفس الوزير بالنسبة إلى شروط نجاح الاستثمار، حيث تحدث عن الهيئات المصاحبة المتمثلة في الموانئ والمطارات والجمارك وشبكة المواصلات والاتصالات والهيئات الجبائية والنظام البنكي والقضائي. أليست هذه عناصر أساسية لنجاح المشاريع الخاصة أيضا؟ وإذا كنا ندعو إلى ضرورة التنبيه للقطاعات الاستراتيجية ونجدد كأبناء لحزب جبهة التحرير الوطني تحفظاتنا على القطاعات الاستراتيجية، فإننا نقول: إن العولمة وتحدياتها لا يكفي أن تحل بالكلام. وشكرا لكم على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

**الرئيس:** أشكر السيد جمال بن حمودة، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد فاتح فرد.

**السيد فاتح فرد:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس المجلس المحترم،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

الزميلات والزملاء النواب،

رجال الإعلام ونسائه، جميع الحضور، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تتيح مناقشة برنامج الحكومة لنواب الشعب فرصة للتنبية إلى النقائص التي يلمسونها ويشهدونها عن قرب في الميدان وتبليغها كما هي، فرصة للحكومة ووزرائها للم شمل أجزاء صورة الواقع الذي يعيشونه، لكن الأهم من هذا وذالك، هو أن تمكن ملاحظات النواب وانتقاداتهم البناءة المعبر عنها في هذه المناقشة العامة السيد رئيس الحكومة من تكييف البرنامج لما يراه ويقدره يحسن من

الآتي: هل نتشائم أم نتفائل؟ أنا شخصيا، أرى أن التفاؤل هو قدرنا وطريقنا الوحيد للخروج من أزمة الدم والدموع والأرامل والأيتام وتحطيم الذات. وقد يسأل سائل: لماذا نتفائل وكلنا نتحدث بمرارة عن مرض الصحة وتسريح العمال وطرده التلاميذ وغياب العدل وانعدام المأوى واتساع دائرة البؤس والحرمان؟! وأجد الإجابة، سيدي الرئيس، في استقراء تاريخ هذا الوطن وألمسها في صبر وصمود هذا الشعب وأراها ماثلة اليوم في هذا الالتفاف المتصالح للقوى السياسية الفاعلة في البلاد حول برنامج فخامة رئيس الجمهورية. وهذه أول ضمانة لأحقيتنا في التفاؤل وحتمية اعتمادنا عليه في مواجهة كل التحديات. وأعود إلى مضمون الوثيقة وأخص بالذكر الإتصال والثقافة والعلاقة العضوية بالوثام والمصالحة. لا يخفى عليكم، سيدي الرئيس، تأثير هذا الجانب على أي مشروع تنموي أو سياسي، لاسيما في العصر الحالي، حيث زالت الحدود وكادت الخصوصيات تكون مجرد وهم، ورغم هذه الأهمية والإقرار بها من الجميع، فإن مشروع الحكومة لم يذكرها في جملة المحاور أو الفهرس الذي جاء في الصفحة 125.

ولا أطيل في هذا الشأن وأكتفي بطرح السؤال الآتي:

هل تنوي الحكومة أن تحذو حذو الحكومات السابقة فتضاعف من تقديم الصحافيين للقضاء وتزيد في غلق المؤسسات الصحفية؟ وعن بعض القضايا الاقتصادية التي تشكل منذ سنوات محور نقاش مسؤول لدى البعض، وموضوع مزيدة لدى البعض الآخر مثل العولمة والخصوصية والاستثمار والشراكة وعصرنة البنوك، أقول بالنسبة إلى العولمة والحديث عنها وكأنها حاضرة اليوم، إن لدعاة هذا الطرح نوايا غير بريئة، وإن كنا ندرك أنه لا بد من الاستعداد لمواجهةها بالاعتماد على الذات أولا، وتحسين وتطوير آليات وميكانيزمات التفاوض مع الأجنبي ثانيا.

أما بالنسبة إلى الخصوصية، فأبدأ بحديث السيد وزير المالية المنشور في جريدة الخبر هذا الأسبوع، حيث قال:

من السيد رئيس الحكومة، بما أن السيد وزير الاتصال والثقافة غائب، أن يطلب منه إيجاد الوسائل والتقنيات الاتصالية لجلب المشاهد الجزائري والأجنبي لمشاهدة قناتنا التلفزيونية، إذ ليس من رشادة الحكم أن نصرف كل هذه الأموال لتسيير قناتنا التلفزيونية ثم ندفع المشاهد دفعا لمشاهدة القنوات الأجنبية، وما فائدة أن تكون لنا قناة واحدة ولا يشاهدها المواطن والأجنبي.

#### المحور الثاني: الثقافة

ينطبق ما قلته عن دور الاتصال على دور قطاع الثقافة، الذي لم أجد له أثرا في البرنامج، فدور الفنان والمثقف لا يقتصر على التعبئة الجماهيرية فحسب، بل لهما دور آخر يعد أيضا من آليات تكريس الحكم الراشد، ويمكن في ممارسة الرقابة والنقد على مختلف السلطات زيادة على تقديمهما للمجتمع.

لذا، على الحكومة أن تلتفت إلى هذا الدور الذي يجب أن يؤديه قطاع الثقافة والاتصال وكذا المثقف والفنان.

#### المحور الثالث: الحماية الاجتماعية

يبدو مما ورد في برنامج الحكومة أن لها نية في الانسحاب التدريجي من ضمان الحماية الاجتماعية للفئات التي هي بحاجة لهذه الحماية، من متقاعدين ومرضى وعاجزين وغيرهم، وأكتفي بهذا الصدد أن أورد القصة المشهورة لعمر بن الخطاب، رضي الله عنه، وهو ممن أسسوا قواعد الحكم الراشد لأمتنا. حيث لاحظ الوضعية المزرية لأحد مواطنيه الذي لم يكن من المسلمين، بل كان من ديانة أخرى وفي سن متقدمة، فاستفسر عن حاله وأخبر أنه ممن قدم أيام شبابه في العمل للدولة، فأمر له بمنحة شهرية من الخزينة، لأنه لا يليق أن تستغل أيام شبابه ولا تحفظ كرامته أيام شيخوخته أو عجزه أو مرضه. ويكفي هذا التعليق في هذا الموضوع.

#### رابعا: التضامن الاجتماعي

إن الجهد التضامني الاجتماعي يجب أن يكون شأن جميع

مشروعه، وسواء أكان هذا التكييف في الوثيقة المعروضة قبل التصويت عليها أو في البرامج القطاعية للوزراء أو تأخر إلى خطوات العمل التي سيشرع فيها بعد ذلك، فإنه سيزيد من قوة الحكومة وجدارتها في مواجهة الصعاب والتحديات التي تقف أمامها وقد عبر السيد رئيس الحكومة عن تفتحه للحوار والاستماع إلى كل الفعاليات التي تحمل انشغالات مجتمعنا وتصورات.

السيد رئيس الحكومة، تشكل أربعة محاور أساس تدخلي وهي:

#### المحور الأول: الإعلام والاتصال

لقد تمت الإشارة إلى عزم الحكومة على الاهتمام بوسائل الإعلام والاتصال بصفة محتشمة في البرنامج، وقد تفهمنا ذلك بالنظر إلى الطبيعة والشكل اللذين قدرت الحكومة أنهما الأنسب لصياغة برنامجها، لكن بالرغم من هذا الاحتشام، فإن ورود الإشارة إلى الاهتمام بهذا الجانب في الجزء المتعلق بأسلوب الحكم يجعلها ذات أهمية كبيرة. وأشاطر الحكومة الرأي في أن وسائل الإعلام والاتصال يمكنها أن تلعب دورا مهما في تكريس أسس الحكم الراشد، لكنني أضيف لهما دورا آخر حتى تتمكن وسائلهما من أن تكون آلية من آليات ترسيخ الحكم الراشد.

سيدي رئيس الحكومة، يعد الدور التعبوي تجاه الشعب جزءا من دور وسائل الإعلام والاتصال، وهذا الجزء يلعب دورا في إرجاع الثقة المفقودة بين الحاكم والمحكوم، لكنه يبقى جزءا فقط من دور وسائل الإعلام ويجب أن يستكمل بالجزء الآخر الضروري لإرجاع الثقة بين الحاكم والمحكوم، والمتمثل في دور وسائل الإعلام والاتصال الرقابي. يمكن الإعلام أن يكون أداة من الأدوات العصرية للرقابة على مختلف السلطات، وعلى الحكومة تشجيع وسائل الإعلام للعب هذا الدور الرقابي باعتباره جزءا من مقتضيات الحكم الراشد. وما دمنا بصدد الحديث عن وسائل الإعلام. فالفرصة مواتية للحديث عن التلفزيون الذي يعتبر الوسيلة الجماهيرية للاتصال، راجيا

وشكرا لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**الرئيس:** أشكر السيد فاتح فرد، بودي التذكير أننا بصدد مناقشة برنامج الحكومة، الممثلة في رئيسها، وإذا حضر الماء بطل التيمم.

وأحيل الكلمة الآن إلى السيد قاسي رجدال.

**السيد قاسي رجدال:** شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

أيتها السيدات،

أيها السادة،

السلام عليكم، وتحية خاصة لجاليتنا في الخارج.

قبل أن أتدخل بخصوص بعض القطاعات الواردة في البرنامج، لدي ثلاث ملاحظات هي:

الملاحظة الأولى: كالعادة تعيد كل حكومة جديدة العدادات إلى الصفر، وتبدأ من جديد كأنه لم يوجد أي تسيير من قبل، في حين يقتضي تسيير شؤون الدولة الاستمرار. ولهذا من واجب الحكومات، مهما كانت، أن تزيل هذا الغموض الذي يكتنف عوامل تقييم الحكومات السابقة.

الملاحظة الثانية: إن هذا النص الذي أتت به الحكومة ما هو إلا مجموعة نوايا ووعود، إذ لا بد لبرنامج الحكومة الحقيقي أن يحتوي على:

1 - الأهداف المسطرة،

2 - مدة إنجاز أو تحقيق تلك الأهداف،

3 - الوسائل المستعملة لتحقيق هذه الأهداف.

وغياب هذه العوامل لا يسمح للنواب بتقديم نظرة أو تحليل دقيق لفعالية ما تصرح به الحكومة ولا يسمح كذلك بمتابعة ومراقبة برنامج الحكومة.

مؤسسات المجتمع، أقول مؤسسات المجتمع وليس مؤسسات الدولة. وبالنظر إلى طبيعة مجتمعنا وأصالته ورصيده التاريخي في التأزر والتضامن، فإن دور الدولة في هذا المجال يجب أن يرتكز على تنظيم أفضل وتنسيق أمثل لجهد المجتمع بمؤسساته وجمعياته ومداشره ومساجده وأفراده و"تجماعت" والتبوية والزكاة والأوقاف. كل هذه المؤسسات هي التي تمول الجهد التضامني، أما دور الدولة فيقتصر بالدرجة الأولى على تنظيم وتنسيق أفضل لهذا الجهد. أما تمويل الجهد التضامني من خزينة الدولة فشأنه كمن ينزع للمواطن البسيط دينارا من جيبه الأيمن ليرده له بعد فترة في جيبه الأيسر.

خامسا: السياسة الخارجية

لقد تطرق العديد من زملائي النواب إلى الغياب الواضح لدور الجزائر في محيطها الإسلامي وفي الإطار المنظم للعالم الإسلامي ألا وهو منظمة المؤتمر الإسلامي. وسأتطرق إلى هذا الموضوع ليس من زاوية المبادئ، كما سبقني إلى ذلك الزملاء، لكن من زاوية براغماتية مصلحة بحتة، مادام البرنامج ينحو هذا المنحى البراغماتي المصلحي. أعتقد أنه من مصلحة الجزائر أن تلعب الدور الذي تستحقه في منظمة المؤتمر الإسلامي إضافة إلى أدوارها في المنتديات الإقليمية والدولية الأخرى.

إن العالم الإسلامي بشساعة أراضيه وتعداد سكانه الهائل وملاءمة الإطار الذي ينظمه؛ أي منظمة المؤتمر الإسلامي، يوفر للجزائر منبرا لمواصلة تعرية الإجماع الذي تغطي بغطاء الإسلام زورا، ويمنحها موقعا وشبكة علاقاتية تسهل لها تبوء دورها الدبلوماسي الريادي في الفضاءات الإقليمية والدولية.

وأخيرا، سيدي رئيس الحكومة، لقد تهيأت لحكومتم ظروف مواتية للنجاح وجمعتم العديد من عوامل تحقيق الطموح العريض لمشروعكم، فاستغلوا الفرصة ولا تضيعوها ليتحقق في عهدكم أمل المواطن في الأمن المنشود والتنمية المرجوة والرفاهية الممكنة، وفقكم الله

سيدي الرئيس، بعد تقديم هذه الملاحظات، أتطرق الآن إلى بعض أبواب هذا البرنامج، وبصفتي نائبا عن جاليتنا في الخارج، أبدأ بهذا الجانب. لقد أطلعت على برنامجي السيدين أويحي وحمداني وعلى هذا البرنامج، فوجدت نفس الجمل مرتبة بشكل مختلف، لكن لها نفس المحتوى، ويتميز برنامج حكومة السيد بن بيتور فيما يخص الجالية باحتوائه على نص قصير في 6 أسطر.

إذ أن كل ما فيه هو مجرد وعود ونوايا، وكالعادة تكرر الدولة الجزائرية منذ مدة طويلة الوعود، لكن انشغالات جاليتنا مطروحة ووضعيتها مزرية، رغم الاستجابات العديدة من نواب الجالية.

ومازلنا نتذكر الجالية في وقت الانتخابات فقط، ومازالت للحكومة والأحزاب السياسية نظرة تلاعب بالجالية، والحقيقة أن مشاكل وانشغالات الجالية لا تهم أحدا بدليل أنه خارج فترة الانتخابات لا أحد من مسؤولي الجالية يزورها أو يهتم بها.

إن إخواننا من الجالية مهمشون أو بأصح التعبير محتقرون.

سيدي الرئيس،

إن جاليتنا في الخارج هي الجالية الوحيدة غير المنظمة من بين كل الجاليات، لأنه لم توفر لها الدولة، أي ظرف أو إطار أو وسيلة وتداس كرامة إخواننا يوميا.

وليعلم الجميع أن البطالة و "البطلانية" précarité تمسان أولا الجالية الجزائرية، إذ ما يقارب 60٪ من الذين يعيشون في نوادي سوناكوترا هم جزائريون، كما تدفن أغلبية شيوخنا في الخارج بسبب قلة الإمكانيات المالية لعائلاتهم لدفع سعر التذاكر.

إن الإطارات الكثيرة التي غادرت الجزائر بسبب الإرهاب، وجدت نفسها مشردة دون أي مدخول وتهان يوميا.

وهكذا أنهت الحكومة السابقة مهمتها دون تقديم حصيلة أشغالها للبرلمان، وها هي الحكومة الجديدة تأتيها برنامج لا يحتوي على أي هدف مرقم لتجنب نفسها مراقبة البرلمان.

أليس الهدف من هذه التصرفات نزع صلاحيات البرلمان؟

الملاحظة الثالثة: إن هذه المجموعة من النوايا لن تفسر لنا كيفية الخروج من الأزمة السياسية التي تعيشها بلادنا منذ سنوات، فالجانب السياسي جهل تماما في هذا البرنامج وكلنا نعلم ومتفقون أن الأزمة التي تتخبط فيها الجزائر ولو كانت متعددة الجوانب، فهي قبل كل شيء أزمة سياسية.

إن غياب مشروع مجتمع واضح هو الذي أنتج هذه الأزمة، وسياسة تشوش الذهن هي التي أدت إلى تعقيد وتفاهم الأزمة، وهذه الحكومة تشدد ذلك الارتباك السياسي لأنها تنوي توحيد أطراف سياسية لايمكنها أن تتعايش إلا إذا تنازل طرف من الطرفين عن نضاله ومشروعه.

سيدي الرئيس، أرى أننا لا نستطيع أن نكون علمانيين وإسلاميين، متطورين ومحافظين، يساريين ويمينيين في نفس الوقت.

سيدي الرئيس، إن التربية والثقافة، الهوية، حقوق الإنسان، دور المرأة في المجتمع هي مواضيع غير ملائمة لإزدواجية الخطاب أو للارتباك السياسي، بل هي مواضيع متعلقة مباشرة بنظرة المجتمع الواضحة.

وعليه، بات من الضروري أن توضح النظرة والمشروع الإيديولوجي الذي تريده هذه الحكومة، فالتوجه الديمقراطي والجمهوري الذي يأتي به المسؤولون في الخطاب يناقض ويعارض بعض الأحداث الواقعية، لاسيما بعض التوجهات التي جاءت في هذا البرنامج ولو كانت مخفية.

ولدينا أمثلة عديدة عن البلدان التي قومت اقتصادها بمساهمة جاليتها في الخارج منها، إيطاليا، إيرلندا، البرتغال. ولكن، سيدي الرئيس، يقتضي تجنيد قدرات جاليتنا وضع سياسة حقيقية ورؤية بعيدة واستراتيجية في المستويين:

المستوى الأول يخص السلطات الجزائرية التي يتعين عليها:

1 - إعادة النظر في المصالح القنصلية والمصالح العمومية الأخرى وتوزيعها حسب الإقامة الحقيقية للجالية ومنحها بعض الصلاحيات والمستلزمات لتعمل بفعالية أكبر،

2 - دعم الإطار التنظيمي لجاليتنا وتوفير الوسائل اللازمة لها. كما يمكن أن تعقد الجالية جلسات تقرر فيها تأسيس مجلس وطني قد يمثل شعاعا توجيهيا، لكن لا بد لكل تنظيم أن يؤسس بعد مشاورات عديدة وبإشراك جميع ممثلي الجالية، ويشترط لنجاح تنظيم الجالية أن تنبع المبادرة من إرادة عازمة وحازمة من الدولة الجزائرية والحكومة لتحديد سياسة شاملة تجاه جاليتنا،

3 - إنجاز مقر للجزائريين في أقرب وقت، على الأقل في المناطق التي بها قنصليات عامة، يكون بمثابة مركز ثقافي أو دار الجزائر.

هكذا، بتنظيم فعال وتوفير مقر يمكن من التقاء الجزائريين، نكون قد أقمنا نسيجاً حقيقياً وقوياً، يجمع القدرات ويضمن أكثر تضامن الجزائريين واندماجهم واتحادهم،

...4

**الرئيس:** أشكر السيد قاسي رجدال، وأحيل الكلمة الآن إلى السيد بن عمر بوغالية.

هذه هي الحقيقة التي لا بد أن تقال ومن مسؤوليتنا أن نقولها، ونقول كذلك إن إخواننا في الخارج هم أول من يتألمون بشدة من هذه الصورة المشوهة للجزائر.

أما بالنسبة إلى معاملة جاليتنا في الفترة الصيفية فالمشاهد المؤلمة في الميناء أو المطار، إن كانت في فرنسا أو الجزائر تعبر بنفسها بكل وضوح عن احتقار الجالية.

سيدي الرئيس، إن المبادرة السياسية التي اتخذت سنة 1997 بتمكين الجالية من انتخاب ممثليها في المجلس الشعبي الوطني، لم تدعم بمنح الوسائل اللازمة للنائب لمواصلة مهمته بفعالية، وللتذكير فإن نواب الجالية وهم ثمانية فقط ليس لهم قانون إلى يومنا هذا.

ورغم كل هذه الصعوبات فإنهم في الاستماع الدائم لانشغالات الجالية، وقد طرحنا أسئلة عديدة ونددنا مرات عديدة بهذا الاحتقار والتهميش، ومع الأسف، لم نتلق ردا إيجابيا من قبل الحكومات المتعاقبة.

وإذا كررت هذا النداء اليوم، فإن قصدي هو توجيه نداء للجزائر، حكومة وطبقة سياسية وشعبا لكي نقاطع نهائيا هذه النظرة المحترقة لإخواننا بالخارج وألا نعتبر جاليتنا مشكلا بل ثروة، ولنتذكر دائما الدور الذي لعبته جاليتنا منذ ثورة التحرير والسنين المأساوية التي عاشتها بلادنا. ولو تمكنا من تنظيم فعال لجاليتنا فستكون قوة قادرة على الدفاع عن حقوقها في البلدان المضيفة وتستطيع أن تغير إيجابيا وجه الجزائر في نفس الوقت، كما يمكنها أن تؤثر على القرارات ولو محليا في بلدان إقامتها. ولعلمكم، فإن قدرات جاليتنا عديدة وهائلة، حيث تضم الكثير من أساتذة الجامعة وإطارات مؤسسات ومستثمرين وعمال ذوي خبرة، وكلهم راغبون وقادرون على المساهمة في تقويم وتجديد بلادهم وعلى الدولة الجزائرية أن تمنحهم التقدير اللازم وأن تؤمن بقدرة أبنائها وأولادها في الخارج.

**السيد بن عمر بو عالية: شكرا.**

سيدي الرئيس،

أيتها السيدات، أيها السادة،

وددت أن أجد ضمن المحاور الواردة في برنامج الحكومة محورا يتعلق بالكوارث الطبيعية وكيفية معالجتها ووضع الترتيبات والإجراءات والتدابير الواجب اتخاذها عندما تقع كارثة طبيعية، وليس معالجتها بعد حدوثها وبصفة عفوية وارتجالية.

إن الزلزال الذي ضرب ولاية عين تموشنت يوم 22 ديسمبر 1999 وقت الإفطار وبقوة بلغت درجتها 5,8 على سلم ريشر، قد ألحق أضرارا بشرية ومادية جسيمة، ورمى مئات وآلاف المواطنين في الشوارع والأزقة وخارج المزارع، كما أصاب مناطق عديدة في مستوى ولاية عين تموشنت وعلى وجه التحديد ثلاث بلديات هي: عين الطلبة، عين لعالم التابعة لها، سيدي بن عدة، عين تموشنت وعددا كبيرا من المزارع المنتشرة عبر الولاية، كما دمر عددا كبيرا من الأحياء الموجودة في هذه المناطق عن آخرها نظرا إلى قدم سكناتها، وقد تصدعت مئات السكنات التي هجرها أصحابها ثم رفضوا العودة إليها خوفا من انهيارها مستقبلا.

وعن مخلفات هذا الزلزال، نذكر أنه خلف عددا من الضحايا المتوفين والأضرار الأخرى التي تتلخص في الآتي:

- أكثر من 4000 سكن انهار أو أصبح غير صالح للاستعمال،
- أكثر من 5000 عائلة منكوبة، أصبحت تعيش تحت الخيم،
- أكثر من 30 ألف مواطن منكوب ودون مأوى،
- أكثر من 135 مزرعة أتلفت وعشرات المنشآت العمومية أصبحت معطلة وغير صالحة لتوظيف مستقبلا، حيث هجرها موظفوها إذ أنها على وشك الانهيار، ونذكر منها على سبيل المثال: عشرات المدارس العاجزة عن

استقبال التلاميذ، منها ثانوية البشير الإبراهيمي التي لها طاقة استيعابية تزيد على ألف طالب وطالبة، مقر المحكمة بعين تموشنت الذي أصبح هو الآخر غير قادر على التوظيف، لاسيما أنه بحاجة ملحة لمكاتب أو قاعتين للجلسات لاستئناف نشاطه، مقر بلدية عين تموشنت، مقر الدرك الوطني، مقر القطاع العسكري، إلى غير ذلك من المنشآت العمومية.

لقد سهرت السلطات المحلية ليل نهار، ولها كامل الشكر والتقدير، من أجل تقديم المساعدات والإسعافات الأولية للمنكوبين وبذلت قصارى جهدها في توفير الإيواء (ما يزيد عن ألفي خيمة)، إضافة إلى توفير الإنارة في المخيمات وداخل الخيم وتوفير المياه الصالحة للشرب وإقامة مصالح طبية وتوزيع المواد الغذائية والأغطية. وبالرغم من كل هذا فإن المواطنين يعيشون حياة صعبة وشاقة داخل هذه المخيمات وزادتها الظروف المناخية صعوبة، إذ أننا في فصل الشتاء الذي يتميز ببرده القارس وأمطاره، ولذلك فإن مواطني عين تموشنت يستحقون كل الاحترام والتقدير على صبرهم.

أما عن الاقتراحات التي أقدمها في هذا الشأن فهي كالآتي:

- 1 - إننا نرحب بإنشاء خلية أزمة متكونة من وزارات عديدة لمتابعة الوضع عن كثب ومعالجة هذا الملف الأليم، مع تقديم المساعدات لإعادة بناء ما دمر وإسكان المواطنين في الأشهر المقبلة. ونلتمس إعلان بلديات: عين الطلبة وعين لعالم وسيدي بن عدة وبلدية عين تموشنت مناطق منكوبة،
- 2 - دراسة الإطار القانوني والمالي للسكنات التابعة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وتحويلها إلى سكنات اجتماعية،
- 3 - منح تعويضات مالية للمتضررين من تصدع مساكنهم، قصد مساعدتهم على إعادة ترميمها،

المستقل للأغلبية البرلمانية، تكون قد تخلت عن أهم صلاحياتها الدستورية في هذا الشأن، كما تخلت من قبل عن صلاحيات دستورية أخرى وقت تشكيلها، وذلك حسب نص المادة 79 من الدستور. وكان من المفروض عليها أن تقدم لنا أهدافها الكلية والمرحلية بدلا من تقديم أهداف البرنامج الرئاسي، لأننا من الناحية الدستورية مدعون لمناقشة برنامج الحكومة وليس البرنامج الرئاسي. ولهذا نخلص إلى أنه لم يتم في هذا المقام احترام الدستور، لاسيما في مادته 80 التي تنص صراحة على ما يأتي: "يقدم رئيس الحكومة برنامجا" ولم تقل مخططه أو مخطط عمله، ولا تفصيلا أو تطبيقا لبرنامج الرئيس.

إن رضا الحكومة بدور دون الذي خوله لها الدستور الساري المفعول، يعتبر في نظرنا أكبر خرق لمواثيق الجمهورية وأول عائق أمام دولة القانون التي طالما رفعنا شعاراتها.

والمشكل أننا نريد تكريس نمط حكم يتناقض كلية مع النمط المقرر في الدستور، ونريد تكريس نظام رئاسي في ظل دستوريته النظام البرلماني في الحكم، وبالتالي سنجد أنفسنا نعمل خارج إطار قانون الجمهورية الساري المفعول. إن تطويع القوانين لمقاساتنا ومفاهيمنا الخاصة يعد في حد ذاته سلوكا مناقضا لثقافة الدولة ودولة القانون.

إن التوجه الجديد في نظام الحكم الذي يراد تكريسه، قد ثبت فشله الذريع خاصة في دول العالم الثالث التي تبنته، حيث أنتج نظاما دكتاتورية بشعارات ديمقراطية، والظاهر أننا في الجزائر لا نريد الاتعاظ بتجارب الآخرين ونأبى إلا سلوك السبل التي لا نستنسخ منها إلا الفشل.

أما فيما يخص موضوع الملف السياسي والحريات، فإن البعد السياسي في الأزمة الجزائرية الذي يشكل أهم وأول بعد في هذا الملف لم تتعرض له وثيقة الحكومة إلا عرضا، في حين كان من المفروض أن ينال الأولوية

4 - منح سكنات اجتماعية للمواطنين في أقرب الآجال لتمكينهم من مغادرة الخيم،

5 - إعفاء المواطنين المقيمين في الخيم من دفع فواتير الماء والكهرباء والغاز والهاتف، لأنهم أخبرونا أثناء زيارتنا لهم أنه رغم كونهم منكوبين، سلمت لهم فواتير الماء والغاز لتسديدها، وأعتقد أنه مطلب منطقي وموضوعي.

6- وأوجه الآن سؤالاً إلى السيد رئيس الحكومة: ما هي الإجراءات والتدابير التي اتخذت والتي ستتخذ مستقبلا في حق المواطنين المقيمين بالمناطق المنكوبة؟ وشكرا.

**الرئيس:** أشكر السيد بن عمر بوعالية وأحيل الكلمة الآن إلى السيد محمد جهيد يونس.

**السيد محمد جهيد يونس:** شكرا. بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه. وبعد،

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

زملائي النواب،

أيها الحضور، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

قبل البدء في مناقشة البرنامج المعروف علينا، اسمحوا لي أن أترحم على أرواح ضحايا الزلزال الذي ضرب ولاية عين تموشنت، كما أترحم على جميع شهداء الجزائر.

وأتقدم الآن بمجموعة من الملاحظات هي :

-عن الوثيقة شكلا، إن الحكومة، في نظرنا، بعرضها علينا للمناقشة هذه الوثيقة التي تسميها مخطط عمل، في حين كان من المفروض أن تقدم برنامجها السياسي

الثوابت الوطنية. كما ندعو إلى وضع الترتيبات اللازمة من أجل التعويض عن الأضرار المادية والمعنوية لكل ضحايا المأساة الوطنية بما في ذلك كل من سجن ظلما وعدوانا ولم تثبت إدانته كما هو الحال بالنسبة إلى الإطارات، منها إطارات سيدار التي كانت ضحية حملة الأيدي النظيفة التي قامت بها حكومة سابقة، والأدهى والأمر من ذلك هو أن يسجن المرء بقرار سياسي ويطلق سراحه كذلك بقرار سياسي.

كذلك الحال بالنسبة إلى سجناء الرأي، الذين زج بهم في المعتقلات بدعوى أمن الدولة، وكلها، كما تعلمون، شعارات مطاطة يستعملها عادة القوي لقمع الضعيف. وإننا نخشى إذا ما استمر الحال على ما هو عليه أن نتقهقر، لا سمح الله، إلى دركات أحادية سياسية في ثوب جديد، شعار الحاكم فيها المنطق السائد في القرون الوسطى، ألا وهو "أنا الدولة"، أحادية سياسية تكون فيها الديمقراطية مجرد شعارات ومواد في الدستور لا أثر لها في الواقع وتكون فيها الطبقة السياسية مجرد ديكور وممثلين في مسرحية أعدت فصولها وأدوارها سالفا.

أما الآن فإليكم الملاحظات العامة الأخرى.

1 - لقد جاءت وثيقة الحكومة في شكل نوايا حسنة، خالية من المعطيات والمؤشرات والإحصاءات والتقييمات للمراحل والبرامج السابقة، وخالية أيضا من الإلتزامات والآجال. وفي ظل غموض الواقع والرؤية للمستقبل، لا يمكن هذا المجلس الموقر أن يؤدي وظيفته الدستورية من متابعة ومراقبة لأعمال الحكومة وذلك لغياب الحد الأدنى من المرجعية التي يمكنه أن يستند إليها.

إن اكتفاء الحكومة في البرنامج بالعبارات العامة التي يمكن تفسيرها على النحو الذي نريد. يجعلنا نتساءل عن مدى وضوح الرؤية فيما تريد الحكومة فعله. لا ندرى، ربما اتخذت ذلك ذريعة لتبرير أي إخفاق محتمل أو محاولة للتملص من المحاسبة مستقبلا.

القصوى في عملها، إذ أن مسببات الأزمة التي ولدت وغذت كل أنواع التطرف ماتزال قائمة، وكان من المفروض على الحكومة أن تطلعنا على نظرتها في معالجة آثار الأزمة وإزالة مسبباتها، وهي على سبيل الذكر:

1 - الاعتداء السافر والمتكرر، بل المصادرة شبه الكلية للإرادة الشعبية وحرمان الشعب من حقه الدستوري في الاختيار الحر لممثليه وحكامه.

2 - عدم احترام الحريات الفردية والجماعية والتضييق عليها .

3 - استمرار ظاهرة سجناء الرأي.

4 - التضييق على الممارسة الحرة للنشاط السياسي.

5 - استمرار حالة الطوارئ التي أصبحت تستعمل كذريعة لكثير من التجاوزات والتعسفات التي طالت الحريات وحقوق الإنسان.

6 - التضييق على حرية الرأي وحرية التعبير وذلك بغلق المجال الإعلامي، خاصة التلفزة أمام الطبقة السياسية والرأي المخالف.

7 - الاعتداء المستمر على مقومات الشخصية الوطنية، تارة تحت غطاء العصرية والتفتح وتارة أخرى تحت شعار التعايش الإنساني.

8 - عدم إيجاد حل لملف المفقودين.

9 - عدم إيجاد حل لملف المفصولين من مناصب عملهم بسبب آرائهم وألوانهم السياسية.

10 - استمرار استعمال التحقيق الإداري كسيف لإقصاء وتهميش من لهم آراء سياسية أخرى، قصد منعهم الاستفادة من أية ترقية أو تولي المناصب ولو كانوا هم الأكفاء.

11 - استمرار العمل بالمرسوم التنفيذي 93-54 الذي أسس في اعتقادنا نوعا جديدا من التمييز العنصري داخل المجتمع. ولذلك فإننا ندعو إلى معالجة ملف الأزمة معالجة شاملة تأخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد، لاسيما البعد السياسي لأنه لا يمكننا تحقيق تنمية اقتصادية ورفاهية اجتماعية إلا في ظل احترام وتوسيع الحريات وحقوق الإنسان وتكريس الديمقراطية الحقيقية في ظل

2 - لم تطرح الوثيقة حلولاً ملموسة ولا تصوراً واضحاً لأهم المشاكل التي يتخبط فيها المواطن مثل السكن والبطالة وموضوع احترام الحريات وحقوق الإنسان.

ففي مجال السكن والسكان، تقترح علينا الحكومة ضرورة التحكم أو ربما الحد من النمو الديمغرافي وتعلق عليه فشل كل السياسات التنموية في البلاد.

وعليه، نرجو أن تضاعف الدولة جهودها، لاسيما في بناء السكن الاجتماعي وألا يتم التخلي عن الطبقة المحرومة التي تشكل الأغلبية في المجتمع، كما نأمل ألا يخيب أمل هذه الفئات كما خاب مع حكومة سابقة، وعدت ببناء 800.000 مسكن اجتماعي ولم تف بالتزاماتها، كما نأمل ألا تكرر هذه الحكومة أخطاء سابقاتها، لاسيما فيما يخص بناء السكنات الاجتماعية من نوع ف 1 و ف 2، التي لا تتناسب مع الحجم المتوسط للعائلة الجزائرية. وقد لا يختلف اثنان أن الوضعية الكارثية التي وصل إليها المستوى المعيشي لأغلبية الشعب لا تسمح بمزيد من المغامرات في هذا الاتجاه، لكن من العجيب أن تستمر الحكومة الحالية على نفس النهج الذي سلكته سابقاتها بدعوتها المواطنين إلى قبول تقديم تضحيات قد يقتضيها ما تسميه التقويم والتجديد الوطني. ونتساءل: بماذا تريد الحكومة أن يضحي المواطن؟

أما بالنسبة إلى مشكل البطالة فلم توله الحكومة الأهمية اللازمة، وتبقى فئة الشباب أكبر متضرر من هذه الآفة التي تعتبر في الحقيقة أم الآفات الاجتماعية التي يتخبط فيها، مع الأسف، مجتمعنا....

**الرئيس:** أشكر السيد محمد جهيد يونس، وأحيل الكلمة إلى السيد دريس خضير.

**السيد دريس خضير:** الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله.  
سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،  
السادة أعضاء الحكومة،  
السيدات والسادة النواب،  
السادة رجال الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله.

سجلنا من خلال تصفحنا لبرنامج الحكومة ملاحظات عديدة، ونظراً إلى ضيق الوقت المخصص للتدخل سأقتصر على ذكر بعضها:

أولاً - لا تكمن المسألة في وضع البرامج أو القوانين وإنما في مدى مطابقتها للعمل وإنجازها على أرض الواقع، فكم من برامج وقوانين وضعت في بلادنا، لكنها ظلت حبراً على ورق وكانت مخالفة للواقع، إما لأنها كانت مجرد تأشيرة مرور أو لأنها لم تكن مدروسة دراسة كافية ومدققة. ولذلك نجد أن كل حكومة جديدة تشطب على ما سبقها وتبدأ من جديد.

ثانياً - إن كل حكومة تأتي، تدعي الإصلاح بل توجد من سمت نفسها حكومة الإصلاح. وبعدها تتبعنا هذه الشعارات لم نجد لها أثراً على أرض الواقع، وبالتالي هي عبارة عن وعود فارغة ما فتئت تتبخر في الفضاء ولم يبق منها إلا الديماغوجية التي تدل على عدم جدية أصحابها، وهو ما جعل الجزائر تعيش فترة ركود وتدهور ليست بالقصيرة. فالعبرة ليست بالأقوال بل بالأفعال التي تعتبر محكاً لها ودليلاً على صحتها، وبمقارنة بسيطة وملاحظة عابرة يتضح كل شيء للعيان.

ثالثاً - لم يعمد البرنامج إلى تشخيص الأشياء والأعمال ولم يربطها بالزمان والمكان ولم يحددها بإحصائيات وأرقام، وإنما اكتفى بالعموميات التي تبقى غامضة وقابلة لأي تأويل، بحيث يستحيل على النواب متابعة أعمال الحكومة ومراقبتها.

رابعاً - لقد أدى العجز المالي والافتقار إلى استيراد المواد الغذائية والمصنعة، ولا يعود ذلك إلى طبيعة الحياة الاقتصادية لبلدنا وإنما إلى سوء التسيير والتبذير

والفلاحين؟ هل لهم خبرة بالفلاحة أم يتطفلون عليها؟ هل العتاد الفلاحي كالجرار والحصاد متوفر بالقدر الكافي أم لا؟ هل سعره مناسب وفي متناول كل فلاح؟

- أما بالنسبة إلى الأسمدة والمواد الكيماوية المستعملة في الفلاحة والبذور، فكثيرا ما أدى غلاء هذه المواد بالفلاحين إلى العجز عن القيام بأعمالهم المرتبطة بالمواسم، كما أنها لا تحضر في وقتها أحيانا، مما يفوت على الفلاح فرصة ثمينة ويبقى مكتوف الأيدي أمام هذه العوائق المفتعلة.

- فيما يخص الماء، نحن نعلم أن مصدره المطر، لكن إذا لم يحجز ينساب إلى البحر وعندما نحتاج إليه لا نجد. ولذلك لا بد من وضع برنامج في كل سنة لإنجاز عدد معين من السدود وكذا حفر الآبار ومد السواقي والأنابيب.

- أما بخصوص المصارف أو البنوك فلا بد أن تلعب دورا هاما في الحياة الفلاحية قصد تمكين الفلاحين من القيام بأعمالهم على أكمل وجه.

- وعن الإنتاج أسأل: ما هو مردود الفدان الواحد في بلادنا؟ المعروف أن الفدان الواحد ينتج 80 قنطارا، بينما ينتج الفدان حاليا في بلادنا حوالي 40 قنطارا أو أقل.

وعليه، إذا كان وضع الفلاحة في بلادنا قد عرف تدهورا خطيرا، تحولت على إثره الفلاحة من جنة خضراء إلى رماد، وحطمت الشجرة المثمرة وغير المثمرة وغزا الإسمنت المسلح الكثير من الحقول، فالمسألة تدعو إلى التفاتة قوية واهتمام بالغ بهذا الجانب العظيم في حياتنا إذ لا بد من رد الاعتبار إلى الفلاحة وتربية المواشي باعتبارهما مصدر حياتنا. هذا وقد أدت عوامل أخرى إلى إضعاف الإنتاج الفلاحي وتمثل فيما يأتي:

1 - التحولات الاقتصادية، إذ أننا انتقلنا من الاقتصاد المحتكر إلى الاقتصاد الحر، حيث أربكت هذه العملية الفلاحين.

والإهمال واللامبالاة وعدم استغلال إمكاناتنا الطبيعية وطاقاتنا البشرية، وطغيان الأعمال الطفيلية والسمسرة التي كادت أن تصبح القاعدة في الحصول على الرزق.

وعلى هذا الأساس، فالفقر ليس في الطبيعة وإنما في عقول المسيرين، والأزمة هي أزمة فكر في هذه الحالة.

ولو تم استغلال الأراضي الصالحة استغلالا كافيا واستخراج ما في باطنها من خيرات وتسخير العقول النيرة، لما كنا بحاجة كبيرة إلى الواردات، ولتوفر الإنتاج والمال وتجنبنا القروض الباهظة التي أثقلت كاهل الجزائر. ولما تقيدت الجزائر بشروط الجهات الدائنة، هذه الشروط التي ألحقت الضرر بالمواطنين والمؤسسات الاقتصادية وأغرقت الدينار في الوحل وأدت إلى ارتفاع الأسعار إلى السقف أو إلى سدرة المنتهى، واستمرت في الارتفاع دون توقف، الأمر الذي جعل المواطنين يتنون تحت وطأة الفقر والحرمان، ولا أحد يشفق عليهم ويخفف من آلامهم المتواصلة دون انقطاع. وبما أن البرنامج يصف حركة التنمية بالشلل التام ويدعو إلى التقشف من جديد، هذا التقشف الذي دام 37 سنة دون تحقيق الأهداف المرجوة منه، فإن ذلك يعني اللجوء إلى الحلول السهلة واستمرار الأوضاع الاجتماعية المزرية التي طالما انتظر المواطنون زوالها وتحسين أحوالهم المعيشية.

خامسا - تعرض البرنامج إلى الجانب الفلاحي بإشارات عابرة غير مركزة ولا مدققة ولا محددة، وكان من المفروض أن يكون شاملا لجميع نواحيها ويعبر عن موقفه تجاه كل ناحية، مع ذكر التدابير التي ينبغي اتخاذها والكيفية التي تعالج بها، والتي تتمثل فيما يأتي:

- الأرض وخصائصها، الأرض الصالحة، الأرض التي تحتاج إلى إصلاح، وما هي الإمكانيات التي تفتقر إليها العملية؟

هل الأراضي المسقية والأراضي البور مستغلة أحسن استغلال أم مهملة؟ ما هو وضع القطاع العام والقطاع الخاص؟ وما هو الوضع المادي والمهني لعمال الأراضي

الفية الثالثة، تتميز بالتحديات والآمال، من إعادة الاستقرار وبناء الجمهورية وإعطاء الأولوية للتنمية الوطنية، التي نتمنى أن يحتل فيها البعد الاجتماعي صدارة اهتمام الحكومة ونتمنى كذلك أن يتحقق حلم الشهيد عبد الحق بن حمودة، خاصة ونحن على أيام من الذكرى الثالثة لاستشهاده، وهو رجل عبر عن حلمه في هذا المقطع من كلمته التي ألقاها خلال ندوة الوفاق الوطني:

"في الجزائر ولدنا وفيها نحيا ومن أجلها نصنع من أرواحنا سلما يرقى بها إلى المجد، ومن دموعنا وضلوعنا وجراحنا وآلامنا جسورا نعبر فوقها من مأساة حاضرتنا إلى غد يحقق آمال الشعب في السلم والعدالة والتقدم".

لقد كان حلم الشهيد السلم والعدالة والتقدم، وقد تحقق السلم بفضل مسؤولية ورزانة الرجال منهم الشهيد محمد بوضياف والرئيس اليمين زروال الذي قاد مسار التقويم الوطني وفخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي قاد مسعى الوئام المدني. إن الوئام المدني الذي اعتبره امتدادا لقانون الرحمة، جاء بعدما أصبحت الدولة تسترجع يوميا قوتها وهيبته ومكانتها بين الأمم، نحن لا ننسى أبدا عندما كان الكثير يراهن خلال سنوات 1994-1995، 1996 على انهيار الدولة الجزائرية، لكن، الحمد لله، بفضل تضحيات الوطنيين المخلصون الذين كانوا بالمرصاد لمن كان يراودهم حلم إسقاط الجمهورية، هؤلاء الرجال المخلصون أعطوا للدولة مكانتها وقوتها، وأصبحت تمديدها لجميع أبنائها المغرر بهم. فالدولة لا يمكنها أن تنسى هذه المرحلة من تاريخها، بل ستكون عبرة للأجيال الذين سيستخلصون أن السلم لا يتجسد في الواقع بتسليم السلاح وإنما بمحو الأفكار الغربية عن مجتمعنا المسلم، ولا تأتي هذه العملية بمرسوم أو قرار سياسي أو بيان من جهة أو أخرى بل بالعمل على ترسيخ مجتمع منسجم فكريا يتميز بتكافؤ الفرص بين أبنائه.

2 - الجفاف الذي توالى حوالي 20 سنة خاصة في الجهة الغربية.

3 - الإرهاب الذي أدى بالفلاحين إلى التخلي عن العمل الفلاحي والهجرة إلى المدن أو الأماكن التي يتوفر فيها الأمن.

كل هذه العوامل مجتمعة، كان لها الأثر الكبير في تدهور الفلاحة ببلادنا، مما يتطلب منا عناية فائقة بها، وذلك بعد إجراء دراسة دقيقة للقطاع.

سادسا - فيما يتعلق بقطاع الدفاع الوطني، لقد اقتصر البرنامج على تكييف الخدمة الوطنية وعلى احترافيتها تدريجيا، وأغفل مصدر العتاد الحربي الذي يشكل المحور الرئيسي للدولة وجيشها، وكان من المفروض أن تتكفل الدولة بإنشاء صناعة حربية تستجيب لمتطلبات العصر وتسد حاجات الدفاع الوطني، لأن الدولة التي تظل تعتمد في دفاعها على الآخرين لا يمكنها أن تضمن تأمين حدودها أو ترد عدوان الآخرين عليها، مثلها مثل الشخص الذي أقام بستانا وجعله يزخر بما لذ وطاب، لكنه نسي أن يحيطه بسياج حصين يقيه من طمع الظالمين، فأصبح بذلك معرضا للتلف والنهب. وتعاني هذه الظاهرة الجزائر وكل الدول العربية وأكبر دليل على ذلك أن كل المواجهات التي تعرضت لها مع إسرائيل، أصغر دولة، باءت بالفشل...

**الرئيس:** أشكر السيد دريس خضير، وأحيل الكلمة إلى السيد حيدر بن دريهم.

**السيد حيدر بن دريهم:** شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة النواب، السلام عليكم.

ستكون جلسة اليوم الجلسة الأخيرة لمناقشة برنامج الحكومة، هذه الحكومة التي تضطلع بمسؤولياتها في